

مجله

فرمان

جبهه محرومان



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن ((دار الهلال))

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٦٢٥٤٥٠ . سبعة خطوط

KITAB ALHILAL

العدد ٤٥٢ - ذو الحجة ١٤٠٨ - أغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢٠ عددا) في جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى م . ع . نقدا او بحواله بريديه غير حكومية وفى الخارج بسيل مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب

كتاب المهملات



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

**الغلاف بريشة الفنان :
محمد أبو طالب**

سَعَارِ غُلُوكَ

زَعِيمِ الشُّورَةِ

بِقَلَمِ

عَبَّاسِ مُحَمَّدٍ الْعَقَّادِ

•

دار الهلال

مقدمة

تسير الامم على هدى من غايتها كلما تبينت مواقع خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها فى النجاح كلما أحست أنها أدركت نصيبا منه فى الماضى وانها خليفة أن تدرك نصيبا مثله أو يزيد عليه فى المستقبل ، ومصر لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهادها كله عبث وأن زعماءها كلهم عجزه أو مقصرون . فان هذا ظلم للماضى وللمستقبل فى وقت واحد : ظلم للماضى لانه يخالف الواقع الذى تدل عليه المقابلة بين أمسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل لانه يشبط عزائم العساملين له ويدخل اليأس على قلوب الآملين فيه ، ومن دواعى التفاؤل أن سجل النهضة المصرية يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، اذا صدقت العزائم واطرد المسير على الطريق المستقيم .

فى هذه الصفحات التالية سجل النهضة التى نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الاولى ، ويطيب لنا ونحن نقدمها أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فاذا بالجواب الواقع الذى تقرر شواهد العيان اننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ، وأن التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل ستين سنة أمنية لا يطمحها لمصر مصرى رشيد ، فان الفارق البعيد بين ما كنا وما صرنا هو المقياس الصادق الذى تقاس به خطواتنا من أمس الى اليوم ، ونتمنى أن تستقيم فى الغد الى مدى أوسع جدا مما أدركناه .

كيف كانت مصر في مستهل الجهاد الذي تسجله هذه الصفحات ؟

كانت الدولة كلها في قبضة « المندوب السامي » أو قيصر قصر الدوبارة. يصرفها كيف شاء ويتولى شئونها الداخلية والخارجية بغير حسيب . . وكان جيشها كله بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يشور ويسوق الاساطيل اذا هم باصلاحه أمير أو وزير ، وكانت كل وزارة فى قبضة مستشارها الذى يأمر وينهى ويبرم وينقض بغير ارادة الوزير وبغير علمه فى كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم فى قبضة المفتش الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم للترقية أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة فى عواصم القطر الكبرى لها حكام من ضباط الانجليز ، وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم منساقس القساوسة والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ، وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى كأنه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل ما بيدهم ديون ثقيلة كأنها الاغلال فى أيدي الاسرى والسبجناء ، وندع الفارق بين التعليم الذى تنفق عليه الدولة والامة أقل من نصف مليون والتعليم الذى تخفقان عليه أكثر من خمسين مليوناً ، فان الارقام تفتى فيه عن الكلام .

ذلك مدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل ستين سنة ، وانها لتعيدة اذا تهيات لها شئون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح اليه .

واعتقادنا أن النهضة لم توفق هذا التوفيق الا لانها امتسازت على تقدمها من النهضةات بمزيتين ظاهرتين : اولاهما انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة ، والثانية انها طلبت الاستقلال حيثما وجدت اليه سبيلا ولم تقيد به بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها في تقدم الامة المصرية ، ومع هذا نرجع الى المشروعات التي كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت الزمن بشروط بعيدة ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمنية الجلاء والغاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ . . . وهي سنة المعاهدة التي أبقت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك القيود ، ولا ينتهي العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد زغلول حين يعلم المطلع على هذه الصفحات انه لم يقبل مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحدة الوفد ووحدة الامة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التي تحملها هذه الصفحات خليقة أن تعزز الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالمثابرة والاستقامة الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب « سعد زغلول » وافية على حدة بشجلية الحوادث التي اشتملت عليها ، وتوخينا في اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضي وأنه تستقيم بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز في سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع إيجاز .

عباس محمود المقاد

سعد في سطور

● في أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول في قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة .

● ورث سعد من أبويه بنية الفلاح وصلاية الخلق وصدق العزيمة . ولما مات أبوه وهو في سن السادسة ، عني بتربيته أخوه الأكبر .

● ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل إلى الأزهر حيث ثابر على حضور الدروس بين يدي المجددين من أساتذته . وكان يتردد على مجلس جمال الدين في داره .

● حينما استعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده في تحرير « الوقائع المصرية » سعي في تعيين سعد لتحرير القسم الادبي ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العرابية .

● اشترك سعد في الثورة العرابية وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات في قاعة أنصار عرابي باشا .

● اضطر إلى احترام المخامة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الأمور . فتمى إلى المسئولين أن يسعدوا وزملاء له ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا في الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر

● وبعد ثماني سنوات عرضت عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٢ ، فقبلها . وبقي في القضاء ١٤ عاما ثم عين وزيرا للمعارف ، ثم وزيرا للحقانية .

● اعتزل الوزارة وعزم على ترشيح نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح في الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير ، واختير وكيلا للجمعية التشريعية ، فكان وكيلا المنتخب .

● نشبت الحرب العظمى في يوليو ١٩١٤ ، وفي ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم في دواوين الحكومة ، وأمعنوا في التضييق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصري » للسعي للحرية والاستقلال ، واختير سعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفى في سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال . وأول زعيم مصري ألقى خطبة العرش الأولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رئاسة مجلس النسواب حتى توفي في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهو في السابعة والستين من عمره .

القارعة

لأبد لنا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددوها سعد في الاسابيع
الاخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه
سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما بأن
الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطن
وقوعها ، لان المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت
تعبج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات .
والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمسدس
وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة
والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا
تعدت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير
لزام أن تثور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة
الغزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتية ، ولكن كان جازما بأنها
إذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب
في الأمة الوادعة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى
للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما في
وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازما بالثورة جزما لا تردد فيه
لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون
هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي

يُقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب الثورة يحميه . فاما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفوا ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لانها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطريقة لحظة ثم يعود اليه ، ففي مساء اليوم التالي لارساله البرقية الى رئيس الوزارة لقي عضوا من أعضاء الوفد في تلك الطريقة فقال له : « ان الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : « هذا ليس بنافع . انهم اما أن يدعونا نساfer أو يقبضوا علينا والا فهم يتركوننا . نموت في مواضعنا » .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لان الجماعة « المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالي أي في اليوم الثاني من شهر أغسطس . فجاء الى بيت الأمة - عند الساعة الخامسة - ضابط بريطاني برتبة صساغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصري ، ووقف على جانبي الباب الخارجي جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل الى بيت الأمة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الاستاذ فؤاد القصبيجي (١) الذي كان يعمل يومئذ في قلم الكتساب والمترجمين الملحق بالوفد المصري أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا في طريقه الى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزى . فخرج الاستاذ

«١» اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد في التفاصيل ما حدث ببيت الأمة في حضوره

فؤاد ليخبر سعدا بما أبلغه الطالب ، واذا به أمام الضابط
البريطاني على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره بالانجليزية
« انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه
الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تقصّل فانتظر فى حجرة
الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال
فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا فى الحجرة التى
أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشا هنا فى
الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا . وانما أنا ذاهب
لإبلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له :
« بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك » ، فاعتذر الاستاذ
وهتف فى شيء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يبيع
الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! » قال الضابط متهكما :
« فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى وقت
واحد ! » والتفت الى الاستاذ فؤاد فراه واضعا يده اليمنى
فى جيبه فخيل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة
عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثانى الى
مسدسه يستعد لتجريدده .

وكان سعد فى مكتبة قد شعر بما يجرى على حجرة
الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاستاذ فؤاد
والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط :
« ها هو سعد باشا » . فتركه الضابط واتجه الى الباشا
وهو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، ورفع
قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثيابه
المعهود الى درج السلام حيث وقف وقال له بالفرنسية :
« لست أذهب معك على قدمي . سأرسل فى أحضار

مركبة ، فلم يفهم الضابط قصيد الباشا وردد قوله : « لدى
أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يتسسم :
« فهمت ذلك جيدا . ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم
الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف
السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها
سعد قبل مغادرته بيت الامة « تشجعوا » . . . قالها
بالفرنسية وكررها مرات .

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين
تجمعوا فى هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقى
باشا ؟ » وكان صدقى باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو »
فقال الضابط : تفضل بالمجيء معى » فأجابه : « حسنا .
ولكن تسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط
يده على كتفه وقال : « لا . انى أخشى أن تذهب ! » قال
صدقى باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى »
ثم أفلت من يده ومضى الى المكتب . فانتظره الضابط الى
أن عاد . . . ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ »
فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل
ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لى الاسستاد فؤاد قصبجى فيم كانت عودة
صدقى باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد
ذلك أنه عاد اليه ليقضى بعض الاوراق الهامة مخافة أن
تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش .

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمى
(بك) والاضطراب ياد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا
أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه
وهو يحضر اليكم » . . واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لان الضابط لم يفهما لاول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الامة حمد الباسل باشا وكان قد علم بما حدث فخاطب مركز القيادة العليا بفندق سفواى سائلا : « الى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه الى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور على الاثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتسبألون عن مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، اذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد للمسير ؟ » فأجابوا : « على أتم استعداد » ونزلوا مع الحراس الى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الاتباع والحقائب .

وخرجت السيارات مسرعة الى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم الى الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعا الى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهسون اليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون الى معسكر المعادى . فلما اتجهت السيارة يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح

أو إلى السويس ، ثم وصلوا إلى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة إلى الميناء وأصعدهم إلى نقالة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز في طريقهم إلى بلادهم ، وأخذ البحارة في تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالالغام كثيرا في بحر الروم .

علموا أنهم منقولون إلى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والامان ، ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقالة إلا بعد الخروج من الميناء . فقبل لهم في عرض البحر أنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة ، ووصلوا إليها بعد ثلاثة أيام .

تساءل الكثيرون : على أي قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة في هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما نرى أن القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية في اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه فاسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئا متناقضا فى اليوم الاول ، لان القيادة العسكرية حظرت على الصحف نشره والتلميح اليه فعلم به أعضاء الوفد وأصدقائه وموظفوه فى يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لانهم يجتمعون فى أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم الى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحياء القاهرة شيئا فشيئا ، وانتقل منها الى الاقاليم بمثل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا فى صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الامم كافة الى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوذية فى اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظم أنحاء المدينة الا الدكاكين الاوربية ، وتجددت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور فقابلها الجنود البريطانيون بإطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك فى المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم الا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب

تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة في قمع المظاهرات
غضب الناس وحنقهم فكثرَت المظاهرات بدلا من أن تقل
واضطربت وقدتها بدلا من أن تهدأ . وطاش صواب
الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصبَحوا
لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر الى حشد من
الناس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت
السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد
الحسيني فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ،
ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا الى التظاهر ، ولكنهم
كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة
يجهل كل شيء الا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح
باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقوبلت بمثل
ما قوبلت به في القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطلاق
الرصاص الى أنحاء الاقاليم ، فاندفجر كمين السخط الذي
طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .
من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هي سبب الثورة
الوحيد ، أو أن الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا
مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الاول
يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهيم بالانفجار ، فمن شهد
تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعا يدل
على عمق مكامنها وتأجيج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تحبس
طويلا ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .
فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائنها ، ثم
انتظروا الفرج بعد الهدنة فإذا بهم يعالجون مرارة الخيبة
ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف

السنوات الماضية ، وزاد في نكايتهم أنهم يعانون هذا
الكظم كله في الوقت الذي تغلو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب
فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو
حق الشكوى والاحتجاج فيجايون بالتهديد والاقصاء عن
البلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون بإطلاق
الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت
أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين ،
طفى الغضب بعد أن طم وظهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على
نمط واحد في جميع البلاد بغير تدابير ولا سبق اتفاق ،
فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة
واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف
والتليفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها
أيدي الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدمير
مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجسالة
عن الطواف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل
وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش . . فقد أمعنت السلطة
العسكرية في جمع السلاح من بدءا الحرب حتى جمعت
المسالك الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في
عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال
الزعماء فعادت الى حملة أخسرى من حملات التفتيش ،
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم
أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الباعث الأكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامعا بغير قصد مرسوم : اندفاع السساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط .. كأنما هو فى هذه الفورة الجامعة صريع مكبوم محبوس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة فى كل مكان لان هذه العوارض هى كل ما يستطيع فى تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتبه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط فى بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شغور هذه الامة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية، كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب فى حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسياسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم أبلغوا حكومتهم فى لندن ان الامة هادئة فاترة، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض .

وان أناسا كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة .

لكنها هى الحقيقة التى تؤكد لها بعد استقراءها من مصادر عديدة . فإن الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثوا الى « بيت
الامة » أفرادا منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه
رأى الاعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمي
بك ، فأفضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم
للخروج والتظاهر في أحياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ
وانتهرهم انتهارا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « أن
المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل في هدوء ولا
تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » .

فتركوه وهموا بالانصراف متسافرين مغتمسين ، وإذا
بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان
بهم ليخففا عنهم أثر الكدر الذى خامرهم من تأنيب عبد
العزيز بك ، فتلطفا فى التسمية عندهم والنصح لهم بالتزام
السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على
أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضاء
عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبطنواهم
وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واستثارة دعائهم
فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت
المظاهرة الاولى على هذا المنوال .

أما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، اذ لم
يكن للوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت
على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر
السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى
يقال انه جاء فى طبيعة الحوادث بمثابة الايحاء والقدوة على
عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة
كلها لانها كانت كلها على اتفاق فى الغضب المكظوم
والثأف الذى بلغ مداه .

ولقد أخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به إلى البطش والارهاب ، وتدفعهم إلى نقيض ما تريد من الخسوف والطاعة ، وتشير النفوس إلى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة .

بالفت في قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية في اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم متظاهرين ، ثم اندفع الناس الى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترئين للعاقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطر وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعد القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار تقول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العماثر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم فى النصيح للشعب بالهدوء والاقلع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فانتزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لاىصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت أثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما
ظهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والاريفية
الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد
في ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات
لا تظهر في سوررات الغضب الحيواني حين ينطلق على غير
هدى وفي غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة اعرابه
عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت
الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومي على كل
عصبية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر
يحملون بساط الرحمة في تشييع جنازات الشهداء ،
ويرفعون الاعلام وعليها شسارة الهلال والصليب ، وقام
القساوسة في المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون ما يؤدي
لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من
الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والاعطار
ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم في ميدان قتال
وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ،
فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب
المدرسة الحربية يسرون الى جانب الطلاب في كل مدرسة
وكانوا جميعا ينسადون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم
مصريون .

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كأنبل
ما سيطرت تواريخ الجهاد والفداء في وثبات الامم . فمات
أناس يحملون العلم أنفا من الفرار أمام نيران المدافع وهم
عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى
رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ،
في لحظة يطيقون فيها رؤية البعث المطروحة لقي ولا
يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الايام موغرات كثيرة من
فتك وارهاب وخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع
للمساس لو طغت بهم مرارة النعمة وجمحت بهم لواعج
الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقتربوا سقطة واحدة تشين
صاحبها في غضبة أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة في
أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على
طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبى
للثورة المصرية بهذا الادب في الكتاب الابيض حيث قال
بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة
مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في
حى بولاق ، وقد نجت من الاذى البليغ بأن اتخذت من
مظلتها مخبأ فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى
فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية » . ولو
ثبتت هذه الحادثة كل الثبوت لما كانت شميثا يذكر لانها
لن تكون الا النادرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن
التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت
مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذى كان يحمى
سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات
والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان انفراد هذا الحادث
في جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد
التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في
اعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعا على
المساس بالسيدات والاطفال ، ومنهنا حادثة « بهيج »
المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف
الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه السقطات
المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرئ أمة
ثائرة على المستعمرين ، وفي وسعها ان تلفق عليها التهم
وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفرادا من الارمن أطلقوا الرصاص على المتظاهرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء النافرين لهم الا بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة فحسب بعض الاجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة والحقيقة أن اللقاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن شعور العصبية أو العداوة للامم الاجنبية ، وانما كان استنكارا لفتحها في أيام الاضراب ، واحساسا من الغوغاء بأن أصحابها يجبهون شعور الامة ويستخفون بمطالبها ويرفعون عن معاملة لها . فأصابوا دكاكين المصريين التي اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الاجانب . ورجحت كفة الاجانب في الخسارة لان متاجرهم أكثر تحدا في الاحياء الافرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع هذا لم ينس الطلبة أن يعتذروا الى « الضيوف » من عمل الغوغاء في بيان نشره في الصحف العربية والافرنجية ، وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادثا يستغلونه للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذي قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط الانجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر الى جانب الفظائع التي نزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش . . . ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشهبانات التي نتروك تفصيلها الى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحا في هذا الكتاب . ولا نذكر من فضائع قمع الثورة الا مثلا صغيرا يغنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد التجاوز والتطليف .

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت اليينا الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق الى المحاكمة لاتهامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التي تشفع بها الى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطاني بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل في شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل في خدمة أمير مصري أربع سنوات ، وقد لخص القاضي الدعوى فقال : « انه مهما يكن ما فعل تأفني - اسم الرجل - فان رؤساءه يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندي من قامعى الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الألوف لا يسألون عمّن قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من التصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكاثرون عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقق كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضمان فيها من أموال لولا الأخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة

الاستعمارية ، لقلّة اكتراثها للعواقب ، واللقاء اعتمادها
كله على العدد الجريبية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف
إذا ضاقت الصدور عن الاحتمال .

فهتّى أخطأت في البداءة بإعلان الحماية واغتصاب أرزاق
المصريين وأدوات معيشتهم في إبان الحرب العظمى . وكان
في مقسّدورها أن تتقى كل ذلك بأن ترد الى المصريين
استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم ما يعنيههم من أمر
المعاونة في الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا
كان يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجىء النظر في تفصيل
قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث
في مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدر
منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو في انجلترا أثر من
التحدى والاعتات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التي لا بد من وقوعها فألقت على
الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد
الزعماء من قبيل التراشق بالتهم والمجاسوبة على الادعاء
بمثله ، ولكنه كان هو الحقيقة بعينها في نظر المنصفين
الواقفين على الحيادة لا في نظر الوفد المصري وحده
فالمستول عن الازمة الوزارية وعن صبغوبة تأليف الوزارة
المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد
« أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج
أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصري لابناء وطنه اذا فرضنا
أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل
بمصير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالى بغير الوصول

الى المنصب ؟ أم يقول لهم اننى اتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه سياسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام السياسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الأمة تطلب حقها والوزارة التى أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء حياته السياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة . لكن القيادة العسكرية شاعت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فأخطأت خطاها الغاشم واعتقلت رؤساءه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك العسف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتحفيم . وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الاخطاء - أنها أساءت تقدير الشعور الذى كان يسور ويشور فى نفوس المصريين قاطبة

على تفاوت الطبقات والمشارب ، فليس في وسع انسان
سياسى أو غير سياسى أن يجهل هذه الامور كلها كما يجهلها
نائب المندوب البريطانى - السير ميلن شيتهايم - قبيل
الثورة بأقل من ثلاثة أسابيع . . فانه كتب الى حكومته
فى الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين
رشدى وعدلى فقدوا الشهرة الموقوتة التى عادت عليهما من
الاستقالة ، وان زغلولا لا يثق به أحد ، وان هناك قلقا
يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون فى تعظيم
مكائنتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن
الحالة لا تختلف فى لبابها عن الحالة التى طرأت فى سنة
١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن
يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التى لم تكن
على استعداد لاعطاها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال
ليست بالتى تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتى يصح
أن تؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق
بالمسائل الدستورية والواضع الذى توضع فيه الحماية » .

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسى النصارى
ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا
أن يعزوها الى أسباب أجنبية غير وطنية . . فأبرق فى
التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية
للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى
تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهى منظمة مدبرة ولا بد أن
تكون مأجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد
ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة
مدبرة منظمة باحكام » . . وما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك
للمغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي
أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالماني مورس
المقبوض عليه في الاسكندرية . . واذا حسبنا كل حساب
للحالة العقلية أو لدواعي التذمر الناشئة بين الفلاحين
المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار
الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد
تلوح فيه أصبح الالمان .

أى والله . . ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها
الترك والالمان في الخارج أو في الداخل ولا تعثر فيهما
السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير
التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري أيضاً أم يحزن
من هذا التفكير العجيب الذي يعلل ثورة مصرية تنفجر في
شهر مارس بأنها دسيسة أجنبية دبرتها حكومات منهاره
مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة
بينهم وبين أتباعهم عدة شهور . . وادعى من هذا الى الحيرة
بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات
العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هي سر هذه التعديلات
المضحكة المبكية التي تعلق بها السياسة الاستعمارية في
تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا في الجهل
الذي لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال في
استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة
المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت
أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون في فهم الحركة وسبر أغوارها حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن أبصارهم . ومن ذلك اعتقادهم بعد شبوب الثورة في البلاد أنها ضرب من الشغب الذي يفرقون فيه بين طائفة من الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق تارة بين الباشوات ولاسي الجلايب الزرقاء ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين المسلمين والمسيحيين . . فالتقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو أسبوعين بيانا يثنى فيه على الموظفين المصريين لانهم ثابروا على أعمالهم في ابان الهياج الذي غمر البلاد ، ويقول فيه أنهم صفوة المتعلمين من المصريين « فمسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا في الحركة الاخيرة » فكان جواب هذا الثناء المزري أن أجمع الموظفون في الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلانا للتأزر بينهم وبين طبقات الامة في المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان ، وأبغلوها الحكومة الانجليزية .

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائرها ، أيام الثورة ولا بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها . ومن ذا الذي يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء .

وهكذا يليق الخطأ ويليق التماذى فيه بالاقوياء لانهم في غنى عن حساب العواقب . . ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جهدوا في اجتناب الاخطاء . لانهم ضعفاء !

سفر الوفد إلى باريس

جلس سعد وأصحابه الثلاثة في طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعي يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد . ولكنها إذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بالأمهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل صديقي إلى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأي الطبيعي لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية في الصعيد . فأخر شيء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تشور لأجله . ولا تأخذ بشأره ، وكذلك صاحب العصبية في الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وإن لم يتفقا على النتيجة . ويظهر أنهم - سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل - قد وطنوا النفس على البقاء زمنا . ليس بالقصير في جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجلييلة قرينته الى الجزيرة ،
لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير
المنزل برعاية الزوجة الرؤوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في
ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النقالة ثلاثة أيام .
وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان
بين الشاطيء ومعتقل « بلفورستا » الذي اختاره حاكم
الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن
مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها
حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الاقدام ،
ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت
لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة
ومكانا للحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استئنفا
لعمله في القاهرة ، وتحديا للنفي والارهاب ، واستمرارا
في المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكده يستريح
من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس
الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها
الى هذه الجزيرة .

« ان شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها
للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصریحات الرسمية
التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت
انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال
مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف
عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وأعلن جلادستون
عام ١٨٨٧ أن أو ان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم

الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمندفع عن
كرامة بلاده وشرف الأمة الانجليزية الحرة فاني اطالب
جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي اعلنتها حكومتكم
على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانية
عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصرّيات التي
ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ،
وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاق
التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكا
بمطالبنا ، وثباتا في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون
لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهدا
بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا .

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي
تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقابا له على طلب استقلالها
أن لا تفيد من ذلك الا أن تصبح الجزيرة ميدانا آخر من
مبادي المطالبة بذلك الاستقلال .

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف
السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم
بالخروج للرياضة في الخلاه الا مرتين كل أسبوع بعد
التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا
ولا يساعدوا أحدا على الهرب ولا يعطوا أحدا نقودا ولا
يعملوا شيئا فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . . وبعد كل
هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالهم الا بمقدار
ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا
مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بوساطة
السلطة - يطلبون مالا من ذويهم في مصر ، فجاءهم
خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود ،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباح لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام طاه الماني وإبقاء النور الكهربائي الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون . ولم يسمعوا شيئا عن مصر ولا عن ثورتها الا حين زارهم اللورد مثنون حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرضا : « أشعلتم النار في مصر وجئتم الى هنا ! » . فعلموا أن في مصر أحداثا خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس اليهم بعض القصصاصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قبسا من مظاهرات الطلبة وثورة البدو في الفيوم ، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مألظة جاءهم النبا بالافراج عنهم والسماح لزملائهم في القاهرة بالسفر الى حيث يشاءون ، وانهم مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليذونيا » التي تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لنصف ابريل .

فكان لذلك النبا في نفوسهم وقع عظيم ، لانه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعي في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسعون في قضية تستحق عناها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفادوا بالافراج عنهم خيرا ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال ، وباتوا على شوق الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بقاء أولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء
وليسمعوا منهم تفصيل الحوادث التي لحوا بصيصا منها
في شذرات الصحف الانجليزية ، وهي لا تصل اليهم الا
بعد لاي في خلسة من الرقباء .

ثم اذنت السلطة لهم بزيارة الاسرى من أبناء وطنهم
ومن الترك والالمان ، فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات
الآخري ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ، واستقبلهم
الاسرى المصريون فخوريين ، وكان بعض القادة الترك يقولون
لاصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد احببنا بلادكم
واحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هو هنزلرن ابن عم
غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بيضاء مكتوبا عليها
بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » ، وهو
تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا في
احتلالها للمرة الاولى ، وكان الاسرى الالمان قد اقاموا معرضا
فنيا لمصنوعاتهم التي استطاعوا ان يصنعوها بما لديهم من
الادوات القليلة تزجية لاوقات الفراغ ، فقدم أحدهم الى
سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور
غليوم ، مصنوعا من الورق المقصود الذي تغلف به صناديق
التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتمثال عظيم
يمثل عظيما » . ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب ،
وانما نحن أمة سلام » .

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » في ميناء مالطة ضحى
يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم
حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفى السيد بك ،
وجورج خياط بك ، والدكتور محافظ عفيفي ، وحسين
واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمي بك

وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شعراوي باشا ،
ومحمد علي بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى
النجاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ،
ومنهم الاستاذ ويسا واصف الذي انتخب عضوا في الوفد
بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم
اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول
الى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعد واصحابه
الى الشاطئ بالحقائب ومؤنة السفر ، وما هي الا هنيهة
حتى اقبل سعد واصحابه الثلاثة يشق معهم ضوابط
انجليزي وضابط من اهل الجزيرة لم يفسارقهم الا عند
صعودهم الى السفينة ، فكان للقاء الزعيم واصحابه مشهد
رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت في لقاءهم معاني شتى
من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والامل في
النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية في مصر من الحجر
الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة
القول فيه انه تحول ضروري قضت به الثورة فلم يسع
السلطة الا أن تنقاد لحكمه في النهاية ، لانها عجزت عن
تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية
تقبل الحكم والوفد محبوب عن السفر ، فلم تجد بدا من
اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف
وتمحو شيئا من الحفيظة التي أفعمت قلوب المصريين
وزادتها الفظائع في ابان الثورة لما على ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى أنها
أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ما تريد

لان اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون في القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد . . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث أثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت الى شعراوي باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلساتهم الاولى في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطة التي تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والاثر ، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذي من أجله

اعتقلت سعد وأصحابه . فكتب شعراوي باشا احتجاجا الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه أن الوفد مثابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالي خطابا الى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة أعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فان كل مصري ذى كرامة لا يمكنه - حقيقة - أن يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيشة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة - وانتم تتبؤون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها - نرفع باسم الامة أمر هذا التصرف القاسي ، فان شعبكم الان يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيئه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسلطاتكم العلية أن تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة » .

أما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تيثس المصريين من كل أمل في الدين والهوادة ، فعينت الماريشال اللنبي مندوبا ساميا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد عملت بتعيينه غرضا آخر هو ارباب المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . وأذاعت في الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا في جميع الامور المدنية والعسكرية وفي اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحا لاعادة النظام واحترام القوانين » . مع تثبيت حماية جلالة الملك في مصر على أساس متين » .

وقد بدأ الماريشال اللنبي عمله بعد قدومه الى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى
الاضطرابات ويتحرى اسباب الشكاية، ويزيل منها ما يقضى
العدل بازالته ، وطلب اليهم ان ينصحوا للناس بالهدوء
والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التى يوعز بها الانجليز فى غير
جدوى ، ولم يزل متعذرا على « المستوزرين » ان يجتروا
على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية فى
البلاد من أصعب الامور .

ولجا الماريشال اللبى الى أعضاء الوفد المصرى ،
فاستدعاهم اليه فى السادس والعشرين من مارس وطلب
اليهم ان يبسطوا اسباب الشكاية فى تقرير يكتبونه ،
فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة
السياسية من بداءة اعلان الحماية . وقالوا فى ختامه :
« غير ان السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى
فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت اننا انما مسئولون عن هذا
الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت
لنا هذه الدفعة ان نناقش أمر المسئولية ، فأجبناها بأن
هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصوغه
برنامجنا يحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . واما
تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدينا وسيلة فاعلة فيه ،
ونصحنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق
السلمية ، انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات
ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع ان تقوم بأعباء الظرف
الحاضر ،

هنا رأى أعضاء الوفد الباقين بمصر فى الثورة ، وهذا
رأيهم فى تفريج الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار
مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطريق القبط

الأرثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات • وكتب
به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام في الرابع والعشرين
من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد
النبى بيومين، وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل
لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة افراجا
على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر •

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧
مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا
وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة
فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة
التي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد
لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ
نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس
بالشيء الميسور • »

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد
وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال النبى مخرجاً
من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة
العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل
مشكلة وأثار مشاكل • فان هذا التحدى ألهب فى النفوس
جذوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى
اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا
مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة
فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ،
وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة
الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية
الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء

باغلاقه في غير اوقات الصلاة ، فأبى واعتذر بأن الله ينهى
المسلم عن اقفال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من
عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومي هذه
الكلمات التى كانت تختلج بصدري فى الوقت الذى أخلت
توارد الى فيه ملتزمات الامانى القومية نحو مستقبل
البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة :
لا أعنى بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت
حكمة الله أن يكون جدى الاكبر محمد على الكبير اكرم الله
مشواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان
« أبناء المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا
بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير
محمودة فى بعض الجهات » .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت
فى كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة
الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهى
اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر
عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحتجاج عن
تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس والفجارات
والشوب الثورة والتشعارها ، فأذاع المارشال اللبى
فى السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالاتفاق
مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على
السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد
يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد وغلولى باشا
واسماعيل صدقى باشا وحيد الباسل باشا ومحمد محمود
باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »
فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الامة قاطبة ،

وقامت مظاهرات الابتهاج في مكان مظاهرات الغضب
والتياج : واستولى على الناس شعور مقدس غسل حربة
النفوس ففسى المجرم اجرامه والموصوم وصمته ، وشوهدت
جموع النسوة الشقيات المتبذلات على مركبات النقل يحين
وطنهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون
الذى تشبه أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات .

وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب
اللاجب ، فخلت محاضر الاقسسام من حوادث الطرارين
واللصوص التي لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشبح والضيق
ووفرة المال في جانب وندرتة في جانب آخر ، ومشى أعظم
الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر
عنها العالم الهرم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم
ينغص هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة
بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص
على المتظاهرين المتهللين في غير عداء ولا تذكر ، فقتلوا منهم
أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية
لبيان ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء
الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم
رؤساؤهم اليها ، بل لقد كانت القيسادة العليا تستبشر
بمظاهرات الفرخ التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد
تلطف سورة الحنق والعداء وتهيب جو السياسة للوفاق
والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب
الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم
فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى
كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام
في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللبني الى

الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بياننا يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى انجلترا ليعرضوا شمسكواهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداية وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لآبناء انجلترا بالاحتفال بأي نصر سياسي ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بته . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة في الأنف من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات ، »

بقي سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا .
والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى . . لانها تعللت بقلّة البواخر وزعمت أن الأماكن فيها معجوزة سـلفا ، وان الأماكن المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر . . ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس في ابان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبا هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التي يعلمون من سياستها الاولى أنها تشايح الوفد في طلب السفر الى أوربا ، ورأوا

أن وصول الوفد المصرى الى أوروبا على اليخت السلطاني
ينحوله « مظهرا رسميا » يتقونه ولا يحبون دلالة الواضحة
عند أهم العالم . فدبروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ،
وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها في الباخرة
« كاليدونيا » ، ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من
خصوم الوفد الى باريس .

برح أعضاء الوفد العاصمة في الساعة الثامنة من صباح
يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل
جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين
بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت
محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء
الدين والسروات الذين رغبوا في توديع الوفد على المحطة ،
فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد
المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين
العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة
بالوفد وتأييده وإظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون
بالسفر في يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك
البرق في بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار
المزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التي كتبها
المودعون في محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به
في لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله
وترحب به وتصحبه الى الباخرة التي بات فيها ليلته ،
وأضاعت بورسعيد كلها في المساء وحفت بالباخرة عشرات
الزوارق المضاءة الصادحة بالموسيقى والهتافات الوطنية
طول الليل ، واثالت الرخائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة في القطر تشيخ الاعضاء بالرجاء والتأييد .
وفي اليوم الذي أقيمت فيه الباخرة - وهو اليوم التالي -
تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد في
غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الاقاليم .



ويلى هذا الفصل فصل انتقادى عن العيوب التي لوحظت
في تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد في مسألة
الامتيازات الاجنبية التي أراد بها التفرقة بين بريطانيي
العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى
عمل الوفد في أوروبا كما يلى :

الوفد فى أوربا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادئ الحرية والانصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا أن يخرج بنو الانسان من تلك الاهوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها. الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لان الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بنى الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الانسان صادقا فى شيء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقدير المصير ما دام نظام رأس المال هو النظام القائم فى المعاملات ، وهو الحافز الى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن سعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بنى الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده فى هذه العاطفة ، وكان قانونيا يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه فى التوسل بالعشريع

وحقوق المعاهدات لفض المشاكل واصلاح الآفات .
لذلك رحب بالدعوة الولسنية ولم يستبعد تحقيقها كما
قال في خطابه بمنزل حماد الباسل. باشا : « من الناس من
يرون هذا المذهب السياسى الجديد أجمل من أن يتبع فى
هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على
المنافع . . نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جده
الدكتور ويلسون فى تطبيقه بحزمه المعروف . وانه لجاد .
بل ارتقى الى أن أقول أن تطبيقه سهل متى صممت نيات
أكثرية الدول التى أقرته بالإجماع . ذلك لان هذا المذهب
غير مخالف لما ألف الانسان فى الوصايا الدينية وقواعده
الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذى وصلت اليه
الانسانية فى تطورها الجديد . . »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة
الولسنية ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه
الدعوة فى ابان الصلح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة فى
وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول
الباخرة « كاليدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس
ويلسون يطلب منه الاذن فى مقابلة خاصة للوفد المصرى
المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من
رسول السلام وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل
ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالجهالة
البريطانية على مصر فى اليوم التاسع عشر من شهر ابريل
.. أى بعد وصول الوفد المصرى الى مارسيليا بيوم واحد .
يحار الانسان ولا يدري كيف استطاعت السياسة
البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء
على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل فى

قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن سياسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أساقوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلمة منه تحقق الدماء وتعيد الامن الى قراره وتصون ارواح الاوربيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنايبها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصحون للسلام وأنقى للخروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصفاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الامريكية ، فاذاغت دار المندوب البريطاني بلاغا جاءها من همسون جاري وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول أن حكومتى امرتنى أن ابلاغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الامر . وقد كلفت بهذا الصدد أن اتول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطيان كل العطف على امانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى ولكنهما ينظران بعين الاسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف » .

وان صيغة هذا التبليغ لتشفيع عن الخسرس منه وعن

المسمى الذى سمته الحكومة البريطانية عند الرئيس
ويلسون لاقتناعه بوجوبه . . فباسم الامن وكراهة العنف،
وبعد الوعد بمنع المصريين قسطا آخر من الاستقلال
الداخلي ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف
وبادرت الى اذاعته فى مصر وأوروبا وتعمدت أن تصدم به
الوفد ساعة وصوله الى أوروبا ليفت الخبر فى عضده
ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسمى فى
معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . . فكان تدبيرها فى
الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجبان
الذى يطلق أسيره ويرصده له على أبواب السجن من يدهمه
ويقتاله ، ليحقق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار .

ولم تبالغ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصدمة
المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقتراجه
من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن
العمل فى أوروبا لا يجدى ، وإن تركيز العمل فى مصر أجدى
والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا تكوصا عن الكفاح لأن
مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العسكرية بعد
الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم
فى أوروبا على العاملين الجادين فى المقاومة . . ولكنه كان
رأيا رآه فيها هو أصلح للتضحية المصرية على حسب ما تبين
من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا
هو ألدح وألدح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد
وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء
الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة
الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هواتها أن تخفى

بعض المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الأخرى في مؤتمر الصلح فتعلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فإذا بمؤتمر الصلح في قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاوراة الأمم المضمونة في تقرير مصيرها . . فمن البين إذن في رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال في صفوف الوفد والامة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها إلى ارسال لجنة مستقلة إلى القطر المصري للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التي يتسرع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد في سمعته وعزيمته ان لم يصبه في تكوينه ووحدة رأيه : فإذا عاد بعض رجاله إلى مصر وبقي بعضهم في أوروبا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به إلى قبضة يديها وعرضته لسنخريه أبناء وطنه ، وإذا بقي الوفد كله في أوروبا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة إلى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذي يدهي الوكالة عنهم . . فعلى وكالته وتلقى درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه ، وأي درس تشبثيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين البجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصري وتعاقبه هذه العقوبة القاسية بيد الامة المصرية .

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقى السخرية أشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجعية ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو أنها أبطلت برهه ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزم المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشتمات المضحكة . وهما في الطبيعة المصرية قوة تعصم بها في أخرج الاوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الأول أن أعادوا النظر في الأمر كله ، فوجدوا أن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيسامة التي أقامتها الأمة لتمكين الوفد من السفر ، هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيشس الأمة من رجالها وتشككها في دعائها ، وتعجل بالتفرقة بين صفوفها .

ووجدوا كذلك أن البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الأوروبية ، وقد تنفع الدعاية الأوروبية في تنبيه عزيمة الأمة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن مبدأ الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وان لم يجرىء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعبه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الاهم منها « لاستنارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزارة . وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لاحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدوبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن ان وراء هذه الاسماع اسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الاوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج . . . ومن يدري ؟ فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وسامع غير ماسمع ، وبألغ فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة .

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلنى يزيدهنى قوة » . . . وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة .

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراق خليق أن يجرى الى مدهاء فى الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفى يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى اتباعه بمشجعات منوهة ١٩) ولكنها

أخاذه باهرة بما تحدثهم عن الانصهار الذين يستميلهم
للقضية الوطنية ، والنجاح الذى يصبى به رجاله ، .

وقد أدار سعد المعركة فى باريس على أتم وجه يستطيعه
وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصرى على اعتباره
غريبا عن الاجناس الاوربية قد استطاع غاية ما استطاع
من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب الى
المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع اقواله لان « الغاء السيادة
التركية يقتضى حتما تغييرا فى حالة مصر السياسية التى
التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير
فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم
مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ،
وأقام المآدب للسانسة والكتاب والصحفيين الاوربيين
والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها
الصحف ويريهم صور المظالمات التى اشترك فيها
السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعلام وعليها
الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء
من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلون ولا يعرفون
خبرا عنه .

واقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى
قضية مصر وحقوق ابنائها ، ومنهم فكتور مرجريت وأناطول
فرانس ، فأصدر الاول رسالة فى موضوع القضية المصرية
وقدمها الثانى بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .

واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين
البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول
الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضوية والاشتراكية . فلم
يتصل بالمنفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من

سويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريقه بكن في المائيسا
وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين
المقيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في
باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة
وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه
وصعوباته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة
واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارىء شيئا على ما هو
مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في
باريس ولا في مراكز الدعوة للسياسية أحد يؤييه له الا
أبلغه مظلمة مصر . وأوجز له الحالة التي مرت بالقارىء
في صفحات هذا الكتاب .

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطسلا ب ،
يعاونون الوفد كما عاونوه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية .
فطلبوا الألوف من الرسائل وقابلوا النواب واستمعانوا
بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدمر
الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا
أنهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن
الطلاب أخذوا بالحيلة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدمرا
عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل السياسة الانجليز في باريس شأن الوفد
المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان
حقهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يأت
منهم من يراد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته
للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى ،
وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصسيانية ما ليس يليق

بكبار الرجال . فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري انهم
أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطاني في مؤتمر
السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة
قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لاتستحق الرد » (١) .
وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحماية فقد بدأت
الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار
الوفد الى نشر الدعوة في الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل
الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ
الامريكيين ورجال الصحافة . . حدث هذا دون أن يكون
للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد
في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية رأسا
ليثير في هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي
فاتها من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر . فان
أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية
الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه معه يطلب فيه
المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت
ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة .
وكان الوفد قد فهم ان استشارة « الرأي في الولايات
المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسنه
من أثر الاخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا
وزاده أملا في المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض
الايرونديات والامريكيين في أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء
بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن
استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة في تشديد البكير على

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد علي علوبة
باشا .

الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة
الآيرلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس
الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصري من قبله على سبيل إرسال
البيانات والاحتجاجات إلى المجالس النيابية مع إرسالها
إلى الوزراء وممثلي الحكومات ، فوجلت بياناته واحتجاجاته
في مجلس الشيوخ الأمريكي صدى أقوى وأصرح مما
وجدته في المجالس النيابية الأوروبية .

ففي جلسة الحادي والعشرين من شهر يونيو اقترح
الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الآيرلندية ،
فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية .
وقال أن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الأمم الشرقية
والأوروبية التي اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت
هذه الحملة رجاء الوفد في تحريك قضيته من جانب الأمة
الأمريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه ويبلغه
أن المصريين ليعتمدون اعتماداً تاماً على مساعدة الشعب
الأمريكي محب الحرية في تحقيق الآمال القوية لشعب حكم
عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه .

وعاد المجلس إلى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش »
وآثم الوفد الأمريكي في مؤتمر السلام بخيالة المبدأ الذي
فهم الأمريكيون بدخول الحروب من أجله ، وقال أن
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إذا أرادتا أن تدلا على
حسن النية فيجب عليهما أن تتركاً جزائر الفلبين لأهل
الفلبين وآيرلندا للآيرلنديين ، وهذا قام مستر « مكس
كورك » وقال أن مصر أيضاً يجب أن تكون لابنائها ، وأيده
مستر بوراه سائلاً : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا

ورومانيا ويفض عن ايرلندة ولا يصغى الى كوريا ومصر كما
اصغى لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح
الما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » .

كانت هذه الاقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس
المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فاما
المستعمرون فقد أجمسوا من عواقبها في الولايات المتحدة
وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة
واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر
السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعوة
في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع
اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات
العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » الى توكييل
مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار
موفقا لان الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا
السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج
المشكلات ، فهو ذو منزلة مرعية بين النواب والرؤساء ،
وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة
وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك
الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسعد باشا أن يسافر
اليها مع بعض الاعضاء . ثم استقر الرأي على ايفاد محمد
محمود باشا في هذه المهمة لعرفته الانجليزية ، وتردد
الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمى
الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن
مطالب المصريين ويبسطان ما أصابهم من المظالم أما بالخطب
أو بالنشرات اذا اجمعت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ،
ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه .

ويعولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التي أعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناسا من سراة الاجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستتر بلفور الوزير الفيلسوف الانجليزى المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا في منتصف أكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتابة في الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجائه المنوط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرح به لجنة الشئون الخارجية " أن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها ، وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسى والاطوار التى مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التى أصابت أهلها فى أثناء الحرب وبعده الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشئون الخارجية ، فان خبره لم يصل الى مصر الا من رسالة برقية أرسلها سعد من باريس الى لجنة الوفد المركزية في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز ، وقد سعت المراجع الانجليزية سعيها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقول فيه أن الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسي القائم بأعمال السفارة في واشنطن - وقد كان بمصر أثناء الحرب العظمى - الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعي الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه الى احدي الصحف يفض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عנית بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو انى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلولي الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضو جندي مصري تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بيانا ناقصا ولا مرء ، اذ انه في فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي

أدارت مدافعها بمهارة وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى ، ولم تشترك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سيناء بينما كان الجنرال اللنبي يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز في وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لتهديد القتال . فضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقه بالقسوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالاعمال اليدوية التي لا تستدعي خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا في بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنصار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والدخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر . وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكني اعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الرابع .

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان، يرى القارئ انه قابل لمخالفة الواقع في عدة موا

لان وصول العدد في الفوج الواحد من العمال الى تسعين
الفا لا يمنع انهم يبلغون المليون ويتجاوزونه في جميع
الافواج ، ولان احصاء القتلى والجرحى بالالف وخمسمائة
على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبسوغهم
اضعاف ذلك على وجه التحقيق .

الا ان مستر فولك لم يتوان في الرد على هذا البيان بعد
مراجعة الوفد في باريس ، فكتب الى وزير الخارجية
بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التي وردت
في سياق كلام المستر رونالد لنديس عن تحاشي المساس
بالسيادة المصرية ، لكي لا يشق على الحكومة الامريكية
الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح في
مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية
خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة
الانجليزية وفيه « ان مليوناً ومائتي ألف مصري جنّدوا
لفرقة العمال وان الجيش المصري نفسه قاتل على قنّاة
السويس وفي شبه جزيرة سيناء وفي الحجاز وحارب على
بن دينار في السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة
العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية »
فطلب تأكيد الاخلاص في المقصود منها بتصريح رسمي
من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى
عصبة الامم - بعد تأليفها - تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن
كل معارضة في تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية
وعن كل معارضة في سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات
المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على السنة الاعضاء
بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة ، حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ،
ووجدت الصحف مسوغة لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة
فيها ، وأيقنت الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا
النوال كاف لاقلاقها وتوقع المتاعب التي قد تضر بمصالحها
كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف
الحكومة الامريكية .

أما الدعوة في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتتصل
حيناً ، ويثابر الوفد اكثر الاخيسان على خطة الدعوة
الشعبية . لانه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح في
مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرأس
المجالس النيابية وأقطاب السياسة وكبار الادباء ويكتب الى
الصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له
لقاءه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة
من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير
ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من
مجلس من المجالس الاوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة
ما جرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه
أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التمدد فيه الى
أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سسلاحها تمام
الادراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه
الفترة وليمته في ثاني أغسطس في فندق كلاردج
بباريس ، وهي الوليمة التي خطب فيها وزير سابق
للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت
وتليت فيها كلمة من أناطول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها
عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أهم كثيرة
هذه الحركة التي كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد افهمت السياسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لا بد من « شيء » عمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملنر الى القطر المصري لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذي يحكمون به في ظل الحماية ، ودعاها الى التمجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد في القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها اذا هي حضرت في تلك الظروف ، لان اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية وتستفتي البلاد وهي في قبضة الاحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق في نظر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا - رئيس الوزارة يومئذ - باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح اللورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسى من حيث علاقتها بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصفى الى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذى دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة في تلك الآونة ، انها علمت ببوادر التفكك التى أصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية في الثانى عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف

باشبا ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد في
السادس والعشرين منه أن على شعراوي باشا قادم لأعمال
خاصة بإذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك
آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة
البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو
لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على
تركه ، ورجح عندها هذا الحساب أنها علمت بما شاع عن
آراء الاعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسعى
الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعوة
الاجنبية وإيثارهم أن تكون الدعوة في انجلترا وعلى رضى
من رجالها الرسميين ، فطمعت في توسيع مسافة الخلف
وبث الغواية من طريق اللجنة الملثوية ، وما عسى أن تشير
به من تحويل النظم والمناصب، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت
توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي
أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين
المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد
قوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللبني فاتح القدس ، لأنها
حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ
غريب في تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف
الدارجة بغير معنى . لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة
الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء
الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى
الا المدافع والديابات والجنود تغدو وتروح فى الحواضر
والقرى بعشرات الالوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه
الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية
فى الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا فى
حاجة الى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما
كان اسم المارشال اللبني عندهم الا كاسم كل قائد فى
الميادين البعيدة أو القريبة ، بل هم كانوا يسمعون بغيره
من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به فى
غزوة فلسطين .

جاء المارشال اللبني الى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، والله لا خوفًا اذن من اتهمه
بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشكايات ومخاطبة
الشعب بلسان رجاله ، فخاطب المصريين باسم الشسيوخ
ورجال الدين ، كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ،
وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على
السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاية الامور ، فلم
يكن لها من اثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من
نصائحهم الا أنهم مضطرون او أنهم متهمون في اخلاصهم
ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية واحوال
الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض
الحكومة البريطانية سفر الوفد الى أوروبا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التسامع
من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استقالت لانها
شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة
عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيون
أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة في الميادين
العامة الى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها
كثيرا ما جر الى ازهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة
النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على
المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجا
بالافراج عن الزعماء .

وألّف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة
الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط
وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبسول الوزارة
الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين
مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالبات وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال الحرة انتظارا لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينقض عليها أسبوعان ، لتعذر التسوفيق بين مطالب الشعب والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد أندر القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية ان حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد .

وفي الحادى والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح للمندوبى الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة ادارية ، لا تبت فى شىء له مساس بمركز مصر السياسى . » وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم يبت فيها بعد فى مؤتمر الصلح ، وانها سستجهد فى استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا داهيا يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها فى كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا فى الوزارة معا ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد فى الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وقدأ ثانيا الى جانب الوفد السعدى لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ، معتمدا فى أول الامر على الامير عمر طوسسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى . ثم أجس نفور الامة من هذا المسعى

وصددود الامر عمر عن متابعتة فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة • فقبلها ، واخترع صسيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السسياسية الى ما بعد عقد الصلح وأبرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصا من جميع الجوانب •

فهو - بهذه الحيلة - يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطني الى وقت الحاجة لانه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الامر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للامة • • وحزب وطني لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفره لحسبه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه •

واقبل سعيد - بمثل هذا الدماء - على علاج المشكلات التي خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في اقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية ، فاقنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه في النصيح أنه على الأقل عدو الوفد المصري ورئيسه •

وتشفع في تخفيف بعض الاحكام الصسبارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط على الصحافة والخطابة،

واستمال اليه الموظفين بأغداق العسلاوات عليهم وزيادة
مرتباتهم حتى بلغت مثيلها .

غير أن الناس كانوا يستريبون بنياته وينظرون الى هذه
الاعمال كأنها مخدرات ترمى الى تهدئة النفوس واضعاف
الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما
جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر
للرضى بالحالة القائمة . فثار بعضهم عليه ورماء أحدهم
بقنبله لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل انه ذهب الى
المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعتدى عليه لانه انما
اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللبى على وفاق
الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملئر ذلك الاختلاف النموذجى
لكل اختلاف بين تفكير العسكرى وتفكير الوزير المحنك من
المدرسة التركية . قاللورد اللبى يرى ان امتعاض
المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل
قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم
لا حساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء
اللجنة التى كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العواطف
والبحث عن تلك المطالب ! .. فأكراه الناس على قبول
الوامر هو المهم فى السياسية العسكرية سواء نجحت
اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك
العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر
اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة
العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية .. وهو رأى
له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الاورامر العسكرية ! . . وقد اختلف القائد والوزير فلا
محيص اذن من أن يستقيل الوزير .

استقال سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في
الحادى والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية »
التي استندها سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم
يتخذ له موقفا معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع
بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطفى من
المنبوذين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماه « الحزب
المستقل الحر » وأعدده للقاء اللجنة ومداراة المقاطعة الاجتماعية
التي سنتلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما
بذل فيها من المصروفات السرية والمغويات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت
في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل
مطلع . وكانت ممثلة لجميع الأحزاب الانجليزية ومؤلفة
من رجال قديرين مشهور لهم بمعرفة الشئون المصرية
والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملتر وزير
المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في
روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في
أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل
الرى ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير
سسل هرست الحجة في القانون الدولى ، ومعظمهم ممن
عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهنة بما
توالى على الناس من دواعى الكراهية والنفور ، ووظيفة
رئيسهم توحى الى النسياس انه سيجعل مصر احدى
المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضى على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين
سرى في مصر نبأ القرار الذي اعتمده نواب الولايات
المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون .
فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما
كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة - وهي
قبلة أنظار العالم في ذلك العهد - تنقضها وتفتح الرجاء
لابطالها وتحقيق آمال الشعوب المخدولة فيها .

وما استقرت اللجنة أيما حتى أحسبت أنها في حصار
محكم من المقاطعة الاجتماعية لا يتخلله منفذ إلى لقاء أحد
يجديها لقاءه ، ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية
غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض
أصحابه . فلبجاً إلى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر
غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها
الحكومة البريطانية ويجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي
تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في
التاسع والعشرين من ديسمبر بياناً قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض
من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها إلى
الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فإن اللجنة
أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان
البريطاني لأجل التوفيق بين آماني الأمة المصرية والمصالح
الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على
الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد .
ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع
توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة
صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions

وتنفيزدا لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييده حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته . فإنه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يضع وضع لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

ويلاحظ القارئ أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صححناها فى صحيفة الاهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى » .

ولوحظ هذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شيء أن نجعل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى ما فهتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للخساية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون أنه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماسية بل تتأكد . والواقع أنه حصلت بيدنا وبين اللورد ملتر مناقشة فى هذا

الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزي ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ **Self governing**

بل معناه الحكومة الدستورية وإن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه .

والقرار الذي اتخذه سعد وأشار اليه عدلي في الخطاب المتقدم هو قراره الذي نشره في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقوقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فإن لم تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك - بخذلتكم نصراءكم وأهنتكم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأممكم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظني في عظم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق وأعددتكم لنصرتكم قوة العدل فلا تذلوا وإن قهرتم ، ولا تخشوا وإن ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتحقق بأذن الله الاله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملتر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوى الشسآن والرأى في مقتدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة - لجنة ملتر - أن لا رجاء في الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة في هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين في القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملترية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف ، ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الملح والطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجدل في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلفوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه
الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو ادل واجلى
مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة
قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة
في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صسون كرامته عن
سيانة التجاهل الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان ممن
اتخذوا المقاطعة أناس اتخذوها احباطا لكل مفاوضة يجريها
الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا
يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطمعون في
استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون
التضيق وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان
كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق
الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال
الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادئ
السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ،
ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصحاب
الوفد - وهم رشدي وعدلى وثروت - فقد أخذوا بالحيلة
فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابغ
من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو
وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملتر بعد الوعود التي أفضى
بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب
الوفد بامتناع ذلك لان بيان ملتر يحصر الغرض من
المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير
كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية

•• وقالوا ان اللورد ملتر لا يرى مانعا من دخول الوفد
المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو
لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام
المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس
يقبله الآن •

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير
الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه
يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« •• اننا لم نجد فى بلاغ ملتر شيئا يخالف التصريحات
السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه •
أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو
مثلا يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملتر لجنة تحقيق
موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية
أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم
الذاتى • ونحن لا نعترف بشيء من ذلك ، فلا تبعية لانجلترا
عليها ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ،
والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى
الاستقلال التام • نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة
ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى
حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناء باليد الأخرى
وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع
فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد
الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به
حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد
الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ،
وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . وأكبر ما نعطيه أو تشير بإعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد إجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدا لوصولها وشكلت وزارة لم يرض الرأي العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ، ولان الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنّون عليها كثيرا من الأقربان التي ينشرونها لتضليل الرأي العام في أوروبا عموما وأنجلترا خصوصا . ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتسوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى في ذلك البلاغ الذي نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون الا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية في أن تغير الامة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اننا لم نبليخ هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في
حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون
الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها
التام ولا إنجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال
التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصابة
الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا نتأخر
عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألغيت الاحكام العرفية
وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما
المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو
غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام
بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في
حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في
ودنا وفي بناء علاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم
من اتباع إحدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم
لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه
ومعرفة حقوقها الى درجة لا تركز معها الى الاقوال ولا تعتمد
فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بدليلا .
نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه
فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف
بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضسيح بهذا الارغام ولا
بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا ونبقى مستمرين على المطالبة
به والسعي للحصول عليه ، واذا لم يكن في الحكومات
الاجنبية الآن من يمد يد المساعدة اليها ففي شعوبها كثير
من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم
وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان
تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية في العالم عموماً وفيها خصوصاً ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوماً فيوماً كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها في هذه الأيام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقي متشددين في التمسك به ومقاطعين باللجنة التي حضرت رغم أنوفنا لحملتنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز ويعلم الأمة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التي بذلتها انجلترا ومناقض للعهود التي سجلتها وغير منطبق على المبادئ التي قبلتها ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وأن خير سياسة تتبعها هي أن تبر بوعدها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائماً للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . .

هذا بيان مفصل برأى سعد في احتمالات الحسالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء - الأصدقاء - في العودة إلى القاهرة لمفاوضة ملتر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة إذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة في بلاد رعاياها فضلاً عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهي لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء الأصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر وانتهائها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أقاموا على هذه المفاوضات العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخططوا في تقديرهم أن المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر لابد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاء من ينوب عنه لمفاوضات اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة المنيرية على تهافت المصريين وتراهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذي استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغري اللجنة بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريت سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين سعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادي عشر

من فبراير الى عدلى باشا اذ يقول : « . . نعم ان ترجمتكم
العبارة الانجليزية Self governing بالحكومة

الدستورية هي الاصح ولكن صحة هذه الترجمة في نفسها
لا تحمل على تعديل قرارنا لان هناك اسبابا اخرى غيرها ،
ولان ايرادها في المكان الذي وردت فيه من البلاغ مع عدم
اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي
التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع في الذهن
بأن المقصود بها هو المعنى الذي فهمناه . والقول بأن
القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها
نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها
هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن
ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري - لزم
قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا »

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما
جاء في حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من
ملاراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهّد به لانشاء
الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض
لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فإن
جاء الدستور فذاك ، وان لم يجرى لسبب من الاسباب
فظهور ذلك السبب خير من كتمانة والمواربة فيه .

قال سعده في خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخفى
عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية فى رأينا هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية . ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملائنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الامة والسعى فى أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخدمتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى .

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب فى اليوم التسالى (١٢ فبراير) قال فيه : « ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الامة . وأن يصدق على ما تنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يمل بها فى محادثاته معكم . . وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التى أوردناها فى بلاغه . ان لم تكن هى بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاسستقلال التى

أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم . وهي فوق ذلك ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لان يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى ان يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك حتى لا يساء الظن في نزاهتكم . وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون في تنوير الافهام وصيانة الرأي العام من خطرات الاوهام ، التي لا يقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لان يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسئولية الكبرى .

وقد أجاب عدلي ب خطاب في الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الاماني القومية وتثق بها الأمة في ذلك من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي ننشدها . ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفقا

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعهد المفوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضا من أعضاء الوفد .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملتر . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلا للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ما هو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليزية متى ضمن سلامة المفاوضات وعرض النتيجة على الامة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على رأى العام أو تعرض الوفد للانقسام لانها اذا أدت عملها مستقلة به بقى للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية المماثلة للامة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لان المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذى يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخطة التي جرى عليها هو وزملاؤه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتباس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعة حذرا من رقابته وتعقيبها اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا في عمل واحد ، ولا يعينهم الا أن يشركوه معهم في

التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل
التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا
ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا
أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه
لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان
قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا
أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية . وأن
الامة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير
الزعامة - أكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه
ومغالطة الامة في الالفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم
حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة
المفاوضة ليدخلوه في التبعة وهم قايضون على زمام الحكومة
ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم
في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في
ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن
يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من
استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا
سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية
وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملبر وكرزون مطرد
مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا
سعدا في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ما وقعوا
فيه ، وأن لا يتركوه حرا في فرصة من الفرص ليطلب فوق
ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه .

وهي خطة حافظ الوزراء « الأصصدقاء » عليها أدق
محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاهم وممالأه ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصده بهما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد يكال لهم العذر أو اللام .

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل السابقة لأن اللورد ملنر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لاربابس بها . ولكنى لأرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لانه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضائها - وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد - يجب أن لا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » .

فقال عدلى : « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد » .

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر وأصدرت فى السادس من شهر مارس بيانا رسميا قالت فيه انها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي الى أن تجتمع بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها فى رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية فى التفرقة بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة الحماية التى كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير فى إلغاء الحماية ، فصرح بعضها - ومنها الديلى ميل - بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعها بيديها فى أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصصمدت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفديين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الأمريكى يرفض معاهدة فرساييل ، فشعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية فى ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاء المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكثر لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان فى مشروعات الري والزراعة ، وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الازرق وخزان آخر على النيل الابيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ،
ليستفيد منها أصحاب الاموال في انجلترا ، ويستعينوا
بها على اصلاح الارضين الواسعة وزرع القطن الذي يزاحم
قطن مصر ولا ينتفع به اهل السودان . فبلغ الحنق من هذه
المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد
في هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال
الهندسة والرى - وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق
باشا - للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان
على كل منهما قبلة في طريقه ، واتفقت الحادثتان معا في
أثناء زيارة اللجنة الملنرية ، فدللتا على اكفهار الجو أثناء
زيارتها أيما اكفهار .

المفاوضة في لندن

بعد أخذاً ورد قبل عدلى باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد في العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة في لقاء بين الوفد واللجنة كما اشاع بعضهم في تلك الايام . فقد كان ملتر في الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه اراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأى الحاسم في مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الاصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة . . . فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالض ولكنه مسلك تقييد بالاسنانيد المكتوبة . . . قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمسامى المنتظرة في المستقبل »

فإن القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من مخادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الأخرى

لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطاباً « مفصلاً » يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضات أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك إلا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم .

وغنى عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب الفريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالأسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبحر الاسكندرية في السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس في الثانى والعشرين منه ، وفى هذا دليل على أن الفرض الأول من دعوته لم يكن هو السعى في تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة المنيرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وإنما كان الفرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التى ينبى عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة فى البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذى يوصى الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه إذا فرض نظامه فرضاً على الأمة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنع التى لعله يوصى بها هدرا فى تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والعطاء ولا هو ارضى
الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصر التي
يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على
الأسنة في أثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادئ
الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الأمم الجديدة بما لها
من حق الاشراف على الوصاية والائتداب وما اليهما من
العلاقات بين الدول القوية والأمم التي لا تملك استقلالها
وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على
أساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة
تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول
الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الأساس تخرج
بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا
العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين
الشعوب العزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصرى كل
الاهمال ، ومضى في وضع تقريره بغير اكتراث به ولا
رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة
أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في أعضائه
« المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم
أحد - بعد اهمسألهم أجمعين - لترويج المقترحات
المعرضة على الامة وجلب الانتصار اليها ، ولو وافقته
تلك المقترحات

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتى
فيها الامة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع
لهم في أنصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض
المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجافاة

« الوزراء الاصدقاء » ايضا والجنائهم مختارين أو غير مختارين الى مسامرة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض

اما ان كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى واصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملتر منهما أن يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطمعا في تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملتر ، وخير ما يرجوه أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الاعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الاعضاء

فكل عمل كان يعمل ملتر قبل مفاوضة الوفد عبث : عبث أن يلقي إلى الامة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين وعبث أن يسلم المقترحات إلى وزارة منبوذة تجنى عليها من الخطوة الاولى

وعبث أن يطمع في قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من أعضائه على أحد

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملتر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملتر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقدون سعدا من الورطات كلها احتاج الامر الى وساطة او كياسة !

غير أن اللورد ملتر يعلم أن سعدا يرفض المفاوضات

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية ، ولكنه يفاوضها على اعتباره وكيلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى في الغاء الحماية . فلا بد من تمهيد يصحح الامور وينفى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا اوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب ان يلقي سؤالا في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن أجل ذاك كان معقولا أن يجفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفي تلك الجلسة بعينها ألقى مستر كنورثي سؤالا في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا إبطاء .
ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة
والنتائج التي تنتظر من ورائها «

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل
صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر
قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة
بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على
شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ،
ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر في هذه
التصريحات . إذ يجب أن لا يفرب عن الدهن أن انجلترا
عدلت أخيرا بمحض إرادتها وبغير استشارتنا ، نظام
وراثه العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب
بين البلدين بأواصر الثقة والمودة ، وإنما تكسب مودة
المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض
لخاصة شئونهم «

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على
قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملر «
وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملر
للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله
المراسل : هل هو استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء
الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا في قناة السويس
ومصالحها التجارية والمالية اذا هي وفيت بعهودها ؟ فقال :
« اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق
بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول
في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية اذا
كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة «

وعقب ذلك بأيام وصل إلى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء ملنر لدعوة الوفد إلى الاجتماع باللجنة في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء في رسالة سعد إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينيب عنه محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، في السفر إلى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بهيئته الكاملة إلى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الأعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة إلى هذه النتيجة ، فكتبوا إلى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله إلى لندن للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن الامة اعتزام السفر في الخامس من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضى « مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيئ للمفرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكثفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الاوربية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم

ويبرئ بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له
سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق
على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها !! وفي
وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم
ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ،
وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة
اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقنع الناس جميعا
باخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة
أن تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع
سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء »
حين زينوا له مفاوضة اللجنة المنيرية قبل رجوعها الى
بلادها ، فاذا رفض مفاوضاتها في هذه المرة وأغلق باب
المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فمساذا ينتظرون وعلام
يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه
بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم .
فاذا كان مقدرا للوفد ان يختلف لا مناص فخير للأمة
المصرية ألا يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على
أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى
ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في
جانبها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة
من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن
يشاء أن يتهم الرافضين بالعبث والتعنت واهمال الوسائل
المعروضة ، لاسباب مبهمه أو لغير مسبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعي والموانع فاستقر
رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن

في مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .
فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت
المقابلة الاولى بينهم وبين لجنة ملنر في اليوم السابع ،
فقام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد
سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت
المفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض
الحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين
الامتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر
وتطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح
الاجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه
الضمانات اقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الخبراء،
وابداء الراى في التشريع الذى يمس الاجانب الى أن
ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق
استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص
عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين
الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء
الوفد في جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود
باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة الملنرية :
رئيسها ومستر رنل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات
برضى من الطرفين .

ولا نطيل في سرد التفاصيل ، فالخلاصة أن البحث
انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته
بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت
مذكرة اللجنة الملنرية على ما يأتى :
« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولاً » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية

« ثانياً » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة سياسية ما مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى

« ثالثاً » نظرا للتبعية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الأرض المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الأملاك . أما الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعاً » توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب في استشارته فيه

« خامساً » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في مصر . وأن تساعد في اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصري على المصريين والاجانب على حد سواء

« سادساً » نظرا لتخلي الدولة الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الان ، ولضرورة

تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب المشروعة ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أى قانون يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتعدنة وإذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات أن حق التدخل هذا يستخدم استخداما لا ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة الأمم

« سابعاً » يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أى نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التى تمس الأجانب في مصر

« ثامناً » توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلاً فيما له مساس بالأجانب

« تاسعاً » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر في أية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ، ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى أية دولة غير بريطانيا العظمى

« عاشراً » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطاني في مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين

« حادى عشر » يسوى مركزاً من عدا المذكور في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والأجانب باتفاق

تخاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جزءا
من الاتفاق الذى يعقد بينهما »

وظاهر من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر عن الحماية
الصريحة فى أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به
خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم ترد على أن جمعت
فيه ماثيريده بريطانيا العظمى بحدافيه الى أقصى مداه ،
وليس فيه شيء يصح أن يقال انه كان موضع تفاهم
واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه
دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد
انملة الى جانب المطالب الاخرى

اما مذكرة الوفد التى أرسلها بعد وصول هذه المذكرة
اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة فى
الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التى يجب عليه التزامها ،
وقد صدرها سعد بكتاب قال فيه :

« ... انى أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا
مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة بشأنها
فى احاديثنا ، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها » . .
« ونحن نعتقد أن هذا المشروع - بالصفة التى هو
عليها - من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد
يمكننا أن نضع دهائم صداقة متينة ، وتعاون عماده
الأخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق
عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع
اتفاق يعقد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التى توليتم
وأسعها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر
لى السفر الى شاتل ونيشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر «
واتبع ذلك بالذاكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .
وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر
والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل
سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات
نظام دستورى

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض
المصرية فى مدة . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية
« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام
حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل
هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة
بلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو
الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام -
يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضا اضافيا
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سننى خدمته .
وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة
الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى بحر سنة من نفاذ
هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين
الفائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق
الامتيازات التى لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة
الاتية :

« ا » تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى
المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى
« ب » جميع القوانين الاخرى التى لا يمكن ان تسرى

الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات إلا بعد موافقة
الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو
جمعيتها العمومية ، نصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن
لذلك . إلا إذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ،
وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ...
من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة
إلا فيما يحتويه القانون من أمور لا مثيل لها في أى تشريع
من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو إذا كان
القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف
بالأجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة
يكون مضر أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للبت فيها
« خامسا » في حالة إلغاء محاكم القنصليات وإحالة
النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الأجانب إلى المحاكم
المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء
البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة
« سادسا » تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد
لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في
مسألة إبطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية
الناشئ من الامتيازات التشريعية والقضائية التي للأجانب
وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه
المسألة على عصبة الأمم بعد مضي المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة إلغاء لجنة الدين العمومي تعين مصر
موظفًا ساميًا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له
الاختصاصات الحالية التي للجنة الدين . ويكون الموظف
السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

الاستشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية - اذا رأت ضرورة - ان تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع أى اعتداء اجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا أى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التى اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصا بحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على عصبة الأمم

« تاسعا » في حالة ما اذا لم تجد مصر التى لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها - ضرورة لتعيين ممثل سيمى مصرى في أى بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« عاشرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى معاهدة دفاعية للغايات التالية :

« أ » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

« ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر - ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة - بأن تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادي عشر » تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى

« ثاني عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة الأمم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الأمم دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين . ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على أثر اقرارها بواسطة

جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى الجديد «

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه فى مذكراته ، وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع اناس يجدون فى طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ فى التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لا تفرضها على مصر وعلى العالم الا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأقل منه ، فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى فى مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق ما لها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر . . وانما المعقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد أقل ما يسعده قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فإذا تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحر ويبيء - والأمة المصرية معه - بكل مساوئ الاكراه ، ومع هذا استقربوا فى انجلترا « جراته » - كما سموها وقالوا ان سسعدا بحسب أنه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر فى ميدان القتال !



توقفت المفاوضات . . وقبل أنها تنقطع أو انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى فى بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الامة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفى أيديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ما تعرضونه على الامة التى اوكلتكم ، وكان من الطبيعى أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الاعتذار ، وسعيا وراء الخلاف أن لم يكن سعيا وراء الاقناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادى الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد ، فأثر أن يتداركها وأن يرجى ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا في راب الصدع وتوحيد الصفوف
فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد
محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى
ماهر ، ينضم اليهم فى القاهرة مصطفى النحاس وويصا
واصف وحافظ عفيفى ، لعرض الموضوع على طوائف
الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ،
والرجوع بها الى الوفد فى النهاية لاستئناف البحث فيها
جميعا مع اللجنة المنبرية ، وأن كان رئيسها قد أعلن
أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع فى
اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك فى
اقرارها لبعض ما فيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن فى السادس عشر من
شهر أغسطس وتبعه الاعضاء فى اليوم التالى وتبعهم
عدلى فى اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم
الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

قواعد الاتفاق

- (١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم
يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا
دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات
فى مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد
- (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الفرضين بغير مفاوضات
جديدة تحصل للفرض الاول بين ممثلين معتمدين من
الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية .
ومفاوضات تحصل للفرض الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذات الامتياز . وجميع هذه
المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على
القواعد الآتية :

(٣) أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى
تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة
ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا
العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،
ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب ان تعطى للدول
الأجنبية لتحقيق تولى تلك الدول من الحقوق المخولة لها
بمقتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين
بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى
أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر
أنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس
بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة
التي فى وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال
ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات
للاغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :
أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية ،
وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومتها تعهد
الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى ، وتتعهد
مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع
المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد
كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية .
وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ،
وتسوى ماستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ،
ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا
عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
مستشارا يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي
لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ،
ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة
بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضا
تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر
مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي
تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب
نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر
بحق الاجانب في رفض أى قانون مصرى يستدعى الان
موافقة الدول الاجنبية . وتعهد بريطانيا العظمى من
جانبها الا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول
القانون جائرا على الاجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الان

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن ينفذ على الجانب اى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الأجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق ، الا في حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا في مادة فرض الضرائب ، أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهن أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القوانين الحالية . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامى

جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ، ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر

(٨) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أي دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب ، فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

رابعاً : المعاهدات أو الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً : تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين المصرية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر

سادساً : تضمن أيضاً حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضاً على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الان للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير محسوس

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعهد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الامم

مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة فى المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم فى هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :
« اما مهمة اعضاء الوفد المندوبين قبياتها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر الى ان قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها - رأى الوفد اخذا بالاحوط واستمساكا برأى الوكالة على اطلاقه - ان لا يبيت فى الموضوع برفضه أو قبوله ، بل رأى ان الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد ، فاذا قالت البلاد ان هذه القواعد صالحة اساسا للمعاهدة ، دخلت المسألة فى دوارها النهائى ووضعنا معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة

الرأى الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرّر قبولها أو رفضها »

وقد رأى سعد أن يجعل رأيه في المشروع للاساتذة : مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوروبا . فكتب اليهم في الثانى والعشرين من أغسطس ما يأتى :

« أهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلافا لنواب الامة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، واطنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الامة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه - وأريد أن يكون الامر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لمثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنقيده على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرينات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل
الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم .
ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم ارد ان اظهر الخلاف
بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى
لا يشمت الاعداء بنا . ولو ان اخوانى اصغوا الى قولى او
لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت
الندوة فى يوم ٢٢ يولية الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه
خطاب من اللورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته
ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ،
وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب ان المشروع
الثانى جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من
مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على
نواب الامة ، ولا اريد ان اشكو منهم اليكم لانهم انما رأوا
ذلك لاسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم ،
اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير
لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان
وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى
اعترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن ان تقلب
حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا ان تجعلنا
نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما
ضحت الامة فى سبيل النور والقضاء عليه بدماء الكثير
من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ،
ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الوئته والصائحين
به فى كل صقع وناد على ان نتحول الى تأييد ما هو بعيد
عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، اما اذا
قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شئ آخر لا تقع

تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن اكتب لكم بفكرى حتى تكونوا
في مستوى واحد مع اخوانكم الذين يستشتركون معهم في
عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم اذا استحسنتم من
الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق المعارض
للقائع من غير تاويل ولا تفسير . لكي لا يجد خصومكم
سبيلا للطعن عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ،
وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا
وبين لجنة ملتر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في
البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات
التي يهتمكم الوقوف عليها في هذا الشأن . واني على ثقة
عمامة بانكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة
والنزاهة والبعد عن مزالقي القدم ، واني مستعد لان
ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان اجيبكم
عن كل ماثشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون
في عونكم ويقينكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور »

وبدهى ان هذا الخطاب لم يعلن لازمة ولا لاحد غير
الاعضاء الذين خطبوا به واصدقائهم المقربين . ولكن
الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به
المشروع الوصف الذي ينبغي في هذا المقام . فقال فيه :
« ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : اولها
من لجنة ملتر رفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه
اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها
لنا عند البحث فيه انه غير قابل للمناقشة في الاساسات
التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او رده كله . لانه
تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن انجلترا الاتفاق مع مصر
عليه ، بل زاد ان هناك شكا في جواز التساهل في بعض

ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه - نظرا لاشتماله على مرايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها - رأى اخواننا معنا خروجا من كل هذه وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، إلا بيت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأي فيها .

ثم قال : « فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائى ووضعنا معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد » وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره أنه يحقق لالغاء الحماية وإقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول في البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانبى المزايا والنقص ، مع اطلاق رأى لمن يشاء فيما يشاء .

ووصل الأعضاء المندوبون الى الاسكندرية في اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب في الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحاميين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال
القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ،
وأجمعت الطوائف في جعلتها - ما جدا أنصار « الوزراء
الأصدقاء » - على وجوب التعديل والتنقيح في بعض
قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف
ما جاء فيه من امتياز المندوب البريطاني « بمركز
استثنائي » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الاكثرون
تعيين حدوده المبهمة ومواعيده المرسله ، وإخلاءه من كل
لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون
الى رفضه بتاتا وفي مقدمتهم فريق من الأمراء وذكروا
السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ،
نشروا على الملأ بلاغا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد أى اتفاق
ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما
حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الامر الى الامة
صاحبة الراى الاعلى

وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتنقيب
عليه في الصحف والمجالس اكتفى الاعضاء المندوبون بما
اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الامة على
ما قابلتهم به من الحفاوة ونهوها بالاستنارة التى « خلقت
فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره
لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل
في مصره . . »

وفي هذه العبارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة
الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيدا
للقبول والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل
ويلي هذا الفصل فصول عما حدث في مصر خلال

المفاوضة ، وبعد عودة أعضاء الوفد المندوبين لاستفتاء
الامة ، الى قيام الوزارة العدلية وعودة سعد الى مصر
والخلاف على تأليف لجنة المفاوضة ، ثم ذهب عدلى
باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقالته
لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد فى
توحيد الصفوف ونشره البيان الذى حمل السلطة الفعلية
على التعجيل بنفيه ، وفى ختامه يقول :

« اتكم انبل الوارثين لا قدم مدنية فى العالم ، وقد
حلفتكم ان تعيشوا احرارا او تموتوا اكراما ، فلا تدعوا
التاريخ يقول يوما فيكم : (اقسموا ولم يبروا بالقسم) ،
فلنشق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملثها استبشار
بالاستقلال التام او الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر ميشل
فى أواخر سنة ١٩٢١ ونقل منها الى جبل طارق ، ولم
تكد السياسة البريطانية تطمئن الى ابعاده من ميدان
الحركة الوطنية فى مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨
فبراير المشهور

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر
البرقية الآتية إلى الفيكونت اللبى كما جاء نص ترجمتها
في الكتاب الأبيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على
إبعادك زغولاً وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما
اقترحت في تليفراك المؤرخ في ٢٢ ديسمبر . والتعليمات
مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه
من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فإن
في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينسا أن
الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغي
الابرق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن
تاريخ الأبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين »

فاستطير الفيكونت اللبى فرجا بهذه الموافقة كما بدا
من برقيته التي بادر بإرسالها ليشكر المركز كرزون
كثيراً . . . وانتظر إبعاد زغول وأصحابه إلى سيلان
ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل
مرجو لهؤلاء القوم المبعدين في عالم السياسة المصرية .
ولأمر ما - لا يعنينا بحثه هنا - تغير المنفى واستبدلت
جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبت سعد وأصحابه
في انتظار النقل إلى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح
٢٨ فبراير في مصر فكان يوم اعلانه - إعلان الاستقلال ! -

هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى منفاهم
السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي
منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام
الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء
النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التي يحلم بها
الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال

فان النفي ليصلح عنوانا لكل شيء الا أن يكون عنوانا
للحرية والاستقلال ودليلا على أن البلاد قد ظفرت بحكم
نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق برعمائه في يوم
اعلان حرية واستقلاله . لأعجوبة من أعاجيب النقائص
والافساد . وما كان بدعا من المصريين أن يتشاءموا
بتصريح يمهده ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا في يوم
واحد بنفي سعد الى سيشل وباستقلالهم هم في وطنهم
بما يرومون ومن يرومون . . فلا يستطيعون التوفيق بين
الامرين ولا يجدون بدا من الشك في احدي الروايتين .
وانما البدع أن تؤكد لهم النفي والاستقلال في وقت واحد
وان لا تتركهم ينسون نبأ النفي في ذلك اليوم خاصة ثم
تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما أيقنوه ،
وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي
يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين
أن يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعاته
ومروجيه ، لان نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصار
لخصومهم الظافرين اغتباطا بفنيمة سياسية او منفعة
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب

المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة في الشعوب أولى
بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والفنائم التي تنطوي
في النظم والدساتير ، لانك اذا بحثت عن النخوة في سواد
الامة فوجدتها عندهم فليس يضيرك أن لا تجد فيهم
موازين السياسة المحنكين ، واذا بحثت عنها فلم تجدها
فهناك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف
الذي لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان المصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما
ينبغي أن يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه
ومن أنكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه
التراب .. واظرف ما يروى في هذا الباب ما رواه
البارون « فان دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين
سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال
بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف
خطبوا يوم ذاك وكيف هللوا بالعهد الجديد . ثم قال :
« الا أن رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم
في مشية ابليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم
نادى : ليحيى الاستقلال التام ! فهبطت كلماته في وسط
سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا أحد يصدق انه الاستقلال حتى
المتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللبى وأصدقائه
الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا
له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية :
وهي الخلاص من إغلول والقلبة عليه ، وهي غاية مقصودة
لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية .

وبعد الفراغ من هذا الغرض الاول تفرغ اللورد اللنبى والوزراء المصريون اصدقاؤه لما بقى لهم من الغرض الاخر الذى لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والفض من مكانته وكبريائه ، ولعنى بالغرض الاخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الاخر . . . لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحسكومات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين اصابوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى اثناء المظاهرات او فى اثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها اناسا يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة يبدل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الاخر واحباط مسعاى ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد زغلول ، ثابت عنها الاغانى الشعبية فى الشوارع والازقة والحوضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للفناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف ان تذكر سعدا او

تشير الى اسمه أو اسم الجزيرة التي هو منفي فيها ،
استورد الناس الأنية الخزفية من أوروبا وعليها رسمه ،
وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت
تداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار
الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، وإذا اعتقلت الحكومة
أعضاء من الوفد ، قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم
يعرضون أنفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ،
فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب
ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظهر به التصريح من
« التريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبى الى لندن أيام
المفاوضة في التصريح - كما ظهر بعد ذلك من الوثائق
الرسمية - ان الوزارة البريطانية لم تغفل من أناس
يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه
غنيمة لا ينبغي لها أن تطمح اليها . وراق الوزراء المصريين
أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال الا بالدهاء
« والمرونة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل
راقهم أتباعهم أن يحسبوا أنفسهم خادعين ويحسبوا
الفيكونت اللنبى ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه
المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ما وهبوه
من قدرة على طرق الابواب وتدليل الصعاب ، ومن
الطبيعى أن يكون هذا رأيهم أو زعمهم في تعظيم ما عملوه
وتسويق ما فعلوه ، ومن الطبيعى كذلك أن تمنع الحكومة
البريطانية في المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع
أن تمنع وتساهم وتعطى بالثمن الكبير ما هي خليقة
أن تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة ان الدولة البريطانية

كانت وشيكة ان تفرض ذلك التصريح او ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللبى ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لانها اتبعت هذه السنة في كل امة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادئ الولسنية التى استفلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المبادئ والذعوات الصالحة للاستقلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهرا الملك والقباه وحقوق الدول والعروش دون ان يزعم زاعم ان وزيرا بارعا او غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك فساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التى لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخضع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ماتبفيه وفوق ماتبفيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين امم العالم على اثر الدعوة الولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين . لتعود في يوم من الايام فتتخذ من سوء الادارة الذى لا بد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم

حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت أرضاء الأفرار وذوى الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلافة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أفرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فاقتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الانطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية وحماية الاقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذي يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذي يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعنى القوم شيء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الامثال : « هو ناقة البدوى التي تباع بمائة درهم وتباع التميمة التي في رقبته بالف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة ... فما أملكها من صفقة (لولا الملعونة في رقبته) .. »

من المندفي الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون
وكان سعد هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه
المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللنبى
حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت
واكدت استقالتها مرة اخرى كان حريصا على « اقناع
اعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لانه
يشعر كما قال فى بوقية العشرين من ديسمبر الى
حكومته « بان هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم
الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم
يعتقدون ان المعارضة التى احبطت المفاوضات هى
معارضة زغلول وان ما عداها انما هو معارضة « المظاهر »
والمراسم ومقتضيات الاحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر
بعد نفى زغلول واصحابه فى صف واحد ، فاجترفت
كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخفيت رجاءها فى كل
ما قدرته من تخويف المصريين بشهادة اللورد كرزون فى
كتابه الى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير
السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين
والاطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللنبى

وسائر الأحزاب التي تنضوى الى هذا الجانب او ذاك ،
او تقف بين بين في انتظار الطوارئ والتقلبات .

استقال عدلى واكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال
سعد وأصحابه لكي لا ينسب اليه الاشتراك في هذا
التصرف ، وأسرع الى اللورد اللنبى « يؤكد أنه شخصيا
سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام »
اي للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها
هى القوى التي تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا
حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية
من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون
في كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت واللنبى أعلن في الثامن
والعشرين من فبراير التصريح المنسوب الى هذا التاريخ
لأن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو
تصريح الاستقلال ، أو ما الى ذلك من الصفات ، لا فرق
بين أنصاره المرحبين به ، وبخصومه المعارضين عليه !
تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت
وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا في منتصف شهر
مارس الى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكى
المعلن استقلال مصر واتخاذ ولى الأمر لقب صاحب
الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول
أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي
رسمتها لاستقلالها تنظر اليها بريطانيا العظمى كأنها عمل
من أعمال العداء

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد اللبى صاحب
السلطان الأكبر في مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه
الأحكام كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر
الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام
العسكرية حوكم نسيعة من أعضاء الوفد بعد إعلان
الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشورا فيه إغراء
وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أى ضد
الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد
اذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا أن
يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو أن
المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً
وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن
تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم
أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا . نحن لا
نعرف مهيمنا علينا غير ضماثنا وتوكيل الأمة التي
يروقكم أن شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمتنا : فمهما تكن
العقوبة التي ترقكم أن تشرفونا بها فإننا سنقابلها بالسرور
والفخار ، لأنها خطوة إلى الامام في طريق المجد الذي تسير
فيه مصر إلى مصيرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم
عدل الحكم إلى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه
على كل منهم . . . وأبلغوا بحكم الاعدام أولاً فهتفوا
« لتحي مصر » قبل أن يستمعوا ما وراء ذلك . ثم تليت

(١) « الستة الاخرون هم : مرقص حنا بك ، واصف غالى
بك ، وعطوى الجزار بك ، ومراد الشريعى بك ، والاستاذ ويصسا
واصف . »

عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف
لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض أعضائه
المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا
على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا
السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب
عدلى » كما سماه اللورد اللبى ، فرجعوا الى تأييد
هذه السياسة

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج
المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة
وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا
فأصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بذل ما فى الطاقة
لإعادة سعد وأصحابه من منقاهم ، فقبض عليهم فى الرابع
والعشرين من شهر يوليو وحوكموا فى التاسع من شهر
أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ،
لأن الأعضاء رفضوا بتاتا أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثروتية فأهم ما صادفها من العقبات -
غير مقاومة الأمة - احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة
الجرائم السياسية التى كانت تقع على الموظفين وغير
الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعين الأحياء
بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« أن عدم الاهتمام الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم
بعيدا عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم
كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ،
وأن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة
مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض

من يقع به اعتداء من الاجانب او تعويض ودرسته ان ادركته
الوفاء ، كما انها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض
الذي تمنحه الحكومة المصرية كافيا او غير كاف .

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين
الانجليز والوزارة الثروتية علاقة مودة وتأييد متبادل ،
وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة انما هي الخلاف
المتعاضم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور

وخلصة المسألة الدستورية ان الوزارة انشأت برأيها
ورأى اصديقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة
« حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ،
تمهيدا لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر
وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين او
ثلاثة من الوفد المصري الى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا
الدعوة لان تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من
انصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه
الا التبعية وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها
ويضعفه ويقل سلاحه ، ولانه كان من ناحية اخرى
يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأي
نواب البلاد لا برأي الوزارة ومن يشايعها ، ولانه كان
يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء
مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التي
اعلنها بعد اعتقال سعد واصحابه .

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا
واصدقائه ويظمنون الى جريان الامور في مجراها الى
الغاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز
باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد
الدستورية .

فيسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وتجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقائه من « حزب مدلى » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازلهم بمعونة الحكومة وما عندها من وسائل الترهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وأتباعها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيطة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاد كان يزيد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريد في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الشروعية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤادا يترقب الفرصة

التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للإنجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا إلى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديو السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ما له من المسائل المالية . . . وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل إلا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة أنه دعى للصلاة مع الملك في الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاثام على منسمع ومشاهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكى بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيجية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضائه بما يجنح به إلى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الإنجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي وإلى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب ردا على مذكرة اللورد اللبى التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى قال فيه أن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الأكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانجليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة ، مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الأكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيرا بسبب التدابير التي صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تخرجاً والعواطف تألما مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة »

بيد أن هذا التقرب الى « الأكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلا في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعية الوزارية

فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو

تستمع فيها الى رأى أحد ، وزادها بقظة وحذرا ان
الوزارة لم تصنع شيئا في مسألة المنفيين والمعتقلين كما
كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر في مؤتمر
لوزان الذى كان منعقدا للنظر في مسائل الشرق وتنقيح
المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة
القديمة على مصر ، فأذاع الوفد المصرى بيانا في العشرين
من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة
الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر
في مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا الغيت الأحكام العرفية
ولا احترام حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ،
ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ،
وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم
قال : « والاخبار متواترة أيضا على وقوع أمور خطيرة
بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذا
وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص
بالسودان ، وأن الوزارة قد أدخلت من جهتها تعديلا
جديدا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء
المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسئولية
الوزارة أمامه »

واتبع هذا البيان بيانات أخرى في معناه
ثم استقالت الوزارة النسيجية لأن الانجليز تخطوها
ووجهوا الى الملك انذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص
بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر »
بدلا « من ملك مصر والسودان » . . . فقبل نسيم باشا
هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن تلخص الحالة من حيث المناورات

الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لانه موقف في حاجة الى التوضيح

وذلك انه لما احس رؤساء الوزارات والمرشحون لرياسة الوزارة ان رشدى وعدلى وثروت واصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، واصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، واصبح في مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح ان يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلى واصحابه ، وفريق آخر يصح ان يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد واصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » ان تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى واصحابه

وهذا سر الصداقة التى كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد ان كانوا جميعا يحاربونه او لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الاعمال . فسعى محمد سعيد في انشاء وفد غير الوفد السعدى ، وابى توفيق نسيم ان يوقع التوكيلات القومية ، ولبت احمد مظلوم على صداقته للاثنيين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل ان ينسخ الدستور وتنكشف اغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب
اليه البرقية التى يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم
بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى
الموقف فى جملته بين ان ينصر حزب ثروت او ينصر حزب
نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملية ،
وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته
الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا
لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه
الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب
التي باءت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما
تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى
يكن باشا لاستئناف الخطة التى اقتضيت على ثروت قبل
تمامها ، وكان عدلى باشا قد انشأ حزبا ينزل به الى ميدان
الانتخاب وسماه من اجل ذلك «حزب الاحرار الدستوريين»

ولكن الملك كان لا يرغب فى استيزاره ولا يزال يرجو ان
تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر فى الدستور على المبادئ
التي يريدونها ، وتعاضمت المصاعب امام عدلى بين مقاومة
الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية فى ايام
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة
النسيمية وانجاز الوعود التى لم تنجزها ، فاعتذر عن
تأليف الوزارة وأصر على اعتذاره ، وانتهى الامر فى منتصف
شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو
قاص نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا ان يتم
تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذى أدخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذى قد أدخلته الوزارة النسيجية فتصدر الدستور كما عدلته أم ترجعه الى أصله كما وضعت اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاستراحت الأحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصرى بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وإبهام . . ففى الدستور لم تكن سيادة الأمة وإرادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اغتصاب حق الأمة فى وضعه ، ورفع الأحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، وإصدار قانون التضمينات بالقيود التى يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية ابنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التى قيل انها أدخلت على الدستور فى عهد الوزارة النسيجية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه فى السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لأنه أيقن أن معاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الأحكام العرفية فى الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملا

شاملا للمبادئ التى قررتها لجنة الدستور

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا الى رئيس الوزارة سرد له فيها المبادئ التى لا يستغنى عنها فى الدستور ، وقيل انها مست بالتعديل فى عهد الوزارة النسيمية ، وهى سلطة الامة ، واشترك الوزارة فى الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشراك مجلس الشيوخ فى تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التى قيد بها تنقيح الدستور على ماهى عليه

امام هذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وافضى وزير الحقانية فى الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التى تنص على أن الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « اؤكد لكم اننا قبل أن نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه فى المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان اللجنة الاستشارية لفتت نظرنا اليها ولم تول هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة فى مسألة الدستور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة أن القصر هو المؤخر لصيدور الدستور ، وساندتها صحف اخرى من صحف الاحرار والمحافظين ، وتماوج الراى العام فى مصر حول هذه المسألة ، فثبتت للوزارة أن

التعديل على المبادئ التي يريدتها القصر عسير غير مأمون
المواقف ، وصدر الدستور بغير تعديل ذي بال في التاسع
عشر من شهر ابريل

وفي خامس يوليو صدر قانون التضمينات ، وهو قانون
تعويضات الموظفين الاجانب اهم ما اصدرته الوزارة
الابراهيمية بعد الدستور ، وقد افرغ في قالب اتفاق بين
مصر وانجلترا ليمتنع تعديله على البرلمان ، واعترف
بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالارض التي استولت عليها
الحكومة البريطانية ، وعهد بالاشخاص المحكوم عليهم من
المحاكم العسكرية الى لجنة يسود فيها رأى الانجليز دون
المصريين ، ولم تقبل الحكومة الانجليزية فيه أن تحمل
التبعة فيما اتخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل
اكتفت بوعدهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق
مع الحكومة المصرية على الجبل الذي تقتضيه الحالة بروح
العدل والانصاف » اذا حدثت حالة من الاحوال التي تعود
فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية

ويصدون هذا القانون تم التمهيد لالغاء الاحكام العرفية
الانجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على
مباشرة الحقوق التي خولتها اياها الاعلانات المختصة
بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ،
وذلك الى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى
القضية المنظورة امام المحاكم العسكرية الى أن يحكم
فيها »

ومن القوانين التي اصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا
تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات
الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر

بموجبها بإداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات
لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمننا لخربتها في الاستثناء
عنهم واختيار غيرهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه
الحرية !

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة أشهر أفرجت
الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في
بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام
الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان
لصحة الباشا . ولهذا الأسباب قررت الحكومة بعد
استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من
جبل طارق »

وكانت الأسباب الصحية في الواقع من أقوى الأسباب
التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن
الدكتور موريسون الذي زار سعدا في الثاني والعشرين
من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتها مقلقة
معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثرا
للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد
فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من
ازعاجه

وكان في النية التعجيل بالافراج عنه عقب ذلك ، ولكن
اللورد اللنبى ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ،
وصرح مستر بونارلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال
عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من
شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ؟
حسن ، ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبى على الأثر »

الا أن الأسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث إلى

شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبي في المقاصد التي كان يرمى اليها باعتقاله وتأيد ثروت واشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة أخرى في بلد من البلدان

ولما سقط ثروت وأخفق عدلى في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها - أو بإيعاز منها - صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التي سار عليها اللورد اللنبي فانحت باللائمة عليه ، وأجمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التي دعت الى الافراج عن سعد تلك القضية التي رفعها وكيل سعد في إنجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لانه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة

نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

العام السير ديجلر هوج « اللورد هليشام » لاقتناع
الأعضاء باجتنب هذه السابقة الخطيرة في معاملة
الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء
المحكمة كانوا يفهمون بالإيحاء أن الإفراج حاصل عما قريب
فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل
الحاصل . وقد نمت الى بعض المطلعين أن الوزارة
البريطانية قررت الإفراج في أول فبراير وأرجائه الى
أن ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من
شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل
فعلها في تقرير الإفراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت
بها واهتمت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن
مشكلاتها ، لئلا يقال أن الحكم هو الذي أكرهها على
اتخاذ ذلك القرار

وربما كان أهم الأسباب جميعا - الى جانب سبب
الصحة - تلك الحركة التي أحسن توجيهها الدكتور
حامد محمود بين فريق كبير من نواب الأحرار والعمال
بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر
البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن
وصمة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك
الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على
الوزارة سنائل ملحين في وجوب الإفراج ، وأجمعوا آخر
الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع
والعشرين من شهر مارس وأذيع الأمر بالإفراج بعدها
بيومين

يضاف الى ذلك أن قانون التضمنات سيصدر ، وأن
الأحكام العسكرية ستلغى ، وأن الانتخابات ستجرى ،

ولا بد أن تسفر عن انتخاب نواب مجيعين على المطالبة
بعودة سعد الى بلاده ، لان خصومه وأصدقاءه كانوا
يعلمون علم اليقين أن رضا الشعب بغير هذه الوسيلة
من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الاحكام العسكرية
في مصر واجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنطوريين
خاضع للاحكام العسكرية في منفاه

ولقد كان الرجاء قويا في تحضير الانتخابات على الوجه
الذي يهواه اللورد اللبى أيام ثروت وأشيائه ، ولكن أى
رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وأحجاء
عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضي في هذه السياسة
من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية
متعدد الاسباب غير محصور في سبب واحد ، وانما كانت
المسألة مسألة الزمن ، او الانتظار حتى تتفق جميع هذه
الاسباب

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج
عنه الى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت
قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف
الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب
والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا
وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده .
وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه
في تلك اللحظة ليفكروا في الدين لا يزالون يرسفون في قيود
السجن والاعتقال ثم قال : « ان مصدر قوتى هو أنى
لست الا معبرا عن شعور الامة وآرائها معربا عن تصميمها
على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فافرج أولا عن
اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم أفرج في
الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين في صحراء المساطة
« المخزن » وهم حمد الباسل باشا وأصحابه الذين كتبوا
منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد إلى وطنه ، ثم
أفرج في آخر مايو عن المنفيين إلى سيشل ، ثم سمح بزيارة
بيت الأمة بعد أغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم
نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو
صرحت فيه « بإمكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد
باشا لأنه كان إلى ما قبل صدور قانون التضمنات ممنوعا
من العودة إلى بلاده

وفي الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليا
فوصل إلى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل إلى
القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي
قوبل بها في العودة الأولى ، وزاد عليها في هذه المرة
اشتراك الأجانب في الاستقبال بما كانوا يثرون عليه من
الازهار والرياحين بأيدي السيدات والأطفال ، حتى
امتلات بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة
لان القصر الملكي لم يعد مقاطعا الوفد كما كان في المرة
الأولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد
الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يد
توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم ، فتمت المقابلة
الأولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور
نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفدين

فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعدا لا يشكل الوزارة
وأنه قد يعهد بها إلى توفيق نسيم أو أحمد مظلوم على
الأرجح أو إلى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو
لا يبوح بنياته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، وإلى ذلك
أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن
سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة »
.. ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مسامى
التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين
من سبتمبر لأن الانتخاب كان على درجتين لا على درجة
واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب في الثاني عشر
من يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين
نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الأعضاء في مجلس
النواب ، ومن حسنات الوزارة الإبراهيمية أن رئيسها
كان قاضيا نزيها في مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها
في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيطة الواجبة ،
وشهد الكثيرون من رجال الأحزاب المختلفة أن الانتخابات
في عهده كانت أنزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد
أخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان
يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الأعضاء
الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف
الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أعرب
سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : « إذا اتبعت
القواعد الدستورية وجب على يحيى إبراهيم باشا أن
يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت

رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم في الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى إبراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة إذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا يسير عليه

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الإبراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة وأسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذا نصه :
مولاي صاحب الجلالة

إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها ، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا اتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيئتها في ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي

شاءت جلالتهكم تكليفى بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برئاسته

« ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء أجماع الأمة وتمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية وانقصت من حقوق البلاد ، وحدثت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولاً منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحضر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها ، وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بأعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أميناً يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم اثر تأثيراً سيئاً في ادارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسماً من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقاً لما اراه وتريده الامة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلاً . ولكنني اعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومغاوثة الموظفين وجميع أهالي البلاد ونزلائها

« فأرجو اذا صادف استحسنان جلالته أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، وأحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات
باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة
المواصلات ، ومحمد نجيب الغرابلي أفندي لوزارة
الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ،
وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرقص
حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس
غالى أفندي لوزارة الخارجية

« وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ في القصر
الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التى
قابل بها جلالة الملك ثقة الامة ونوابها » فجعل الاصل في
ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل
كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »
ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الغرابلي
لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين
من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل
الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ في الصحف
والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ،
وهو رئيس وزارة قديم وهى من الوزارات التى لا تعد
في الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن
اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة انما
كان في مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على
خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة
الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في
المبول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذي أنكره واحتج عليه ، وهي ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ، لأن تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ، فإذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق الى النزول عنه واسقاطه بينديه ، وقد دخلت جميع الاحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب اذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة الا تمكن خصومه من ادعاء النياية عن الامة ، وأن يبرموا باسمها ما ياباه الوفد وتأباه

ولاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحى عن رئاسة الوزارة لهذا الفرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الامر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتنا ب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الاولى ، ولكن الضرر كل الضرر فى ذلك الاجتناب . انما ينبقى للزعيم الوطنى أن ينتحى عن الانتخاب أو ينتحى عن رئاسة الوزارة اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك الحين ،

ولو كان يعلم الفيب العلم القاطع الذي لا مرأ فيه
لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن
يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى
الخطة التي تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها
لكي نوازن بين النتائج في الحالتين ، وليس في نتائج رفض
الانتخاب ورفض الوزارة في ذلك الحين ما هو أجدي
وأحق بالاطمئنان من نتائج القبول على أسوأ الفروض
ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعدا أصاب في قبول
الوزارة هذه المرة وأنه كان يخطيء لو رفضها بعدد من
تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

في أثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى أن يجعل
نصف مجلس الشيوخ من المعينين وأن يكل الى هذا
المجلس حق النظر في الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين
الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة
التي ينال بها من السلطان الثيابى ما لم ينله بنصوص
الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من
أعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على
الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة أن يتولى هو حق
اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم
أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد في عهد الدستور ،
وانحسم الخلاف في حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة
حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية في ترشيح فئة من
الأعضاء

ثم جاءت أزمة أخرى من أزمات المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم
المبادئ الاصلية ، ساقها التقويم السنوى في ركابه ولم
يسقها احد باختياره

وذلك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب
والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨
فبراير نظام بفيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا
اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد
الاستقلال ، والرأى الغالب بين المصريين أن الاستقلال لم
يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به
هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع ما يرتبط به
من تليفات مصر الى الدول وعلان لقب صاحب الجلالة ؟
مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار
ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين
الحكومة فلمن شاء ان يفهم انها تعطل احتفالا بعيد
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد ؟

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب
الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحت الجماهير والجند
بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف
الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار
ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم
تسمع قبل ذلك في أنحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب
كثيفا بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك الى ان هاد
سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته ان
يجيبهم قائلا بل نادوا : « لتحيى مصر ، وليحيى الملك »
فكانوا يجيبون عليه موفقين بين الامرين : « يعيش الملك
ويحيا سعد » . . . وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك
وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه
البدعة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان .

فى رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى
وازماتها ومعضلاتها : « أن عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة
اننا أخذناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ،
لان الذى كان مطلوباً من سعد - على ما يظهر - هو أن
يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدي
ثم الاستقلال ويحمل ما فيه من المفارم والتكاليف ، ثم
ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب
تتففيه ، وهو وشأنه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى
الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة
كرواية الاستقلال ، فاكفى بتمثيل الدور من جانب واحد
وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما
يمضى كل رئيس حكومة فى أمة مستقلة ، وترك للسياسة
البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح أو تعلن أغراضها
الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هى بتمثيل
الدور ذى الوجهين

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين
والفى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج
فى الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب
البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التي
ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهي صفة المستشارين
والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة
المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجبون بما
يعلمون ، ويتركون الراى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت
ارادتهم وحدها هي القانون . فلما ظهر الخلل في اعمال
بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات امر بتحقيق التهم
المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التاديب ،
واصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج
دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية ان تتلقى الاوامر من كل
انجليزى له مصلحة او هوى في السيطرة عليها ولو لم
يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتير يعمل - مثلا - في
تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها
واغلاقها حين يشاء ولم يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة
الاثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه في المقبرة انه
رجل مرخص له في التنقيب عن الاثار بالشروط التي
تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة
الى خطئه لم يكثرث لها وارسل الى سعد باشا برقية
ينلره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية »
... وهو ينتظر في هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة
مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من السادة المحتلين
كيفما كان ، لان الموجع في الوزارات لمستشار او مفتش
انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين ان يسمعوا هذا
التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الانذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية في أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصنونة ومحترمة ، وأما ما يتعلق بإغلاق المدافن كما تقولون ، فإنه يشق على أن اضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم باقدامكم مع زملائكم — من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قبول بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لانه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نعى الى سعد أن السودان سيمثل رسميا في معرض « ويمبلي » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على أي قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشاركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ » فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبا تلك البرقية وأنه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التي كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعماله هي من خصائصكم . واني ما زلت في انتظار الرد منكم ، وأرجو ان لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأبرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية
ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى
معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة
المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن
من تلك الحكومة ، وفي كلا الأمرين اعتداء على حقوق
مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير
لأنه أبلغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامي الذي هو
الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة
السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللبى مشفوعا
ببيان عن دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان
الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب اخذ رأيها
اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان
لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر .
وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع
الى دار المندوب السامي او الحكومة البريطانية ما عرضته
الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعارضات السودان
في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى
يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة اخرى فان معرض ويمبلى
ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء
اخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد
فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ،
والسودان موصوف في الخرائط والفهارس المعروضة
في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان
الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين
للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد أجاب سعد بخطابه الى اللورد اللبى يقول فيه :
« يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور -
اتفاق سنة ١٨٩٩ - أن حاكم السودان العام موظف يعينه
ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص
المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر
واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى فى
القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ،
وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين
الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق
المباشر وهذا ما قصده واضعوا اتفاق سنة ١٨٩٩ . ونعلا
كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان
مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق . . »

ثم قال : « أما من جهة تمثيل السودان بمعرض
ويمبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها
لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى إدارة السودان
الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة
المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض
صناعى أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ،
ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض
المستعمرات البريطانية . ولا شك أنه كان يسرنى الا يكون
تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى
وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبنت فى
المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ما تقدم
أنى أسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .
نعم أن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين
المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل
اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق الاول الذى بنى عليه المفاوضات وجعله مبتدا الحديث فيها ، ليكون ملحوظا بعد ذلك فى كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الابيض الذى صدر فى سابع أكتوبر :

« أثناء محادثتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى
ثانيا - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذاكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

اما فى شأن السودان فأننى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال :

« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابدأ مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السر لى ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا في هذا المركز

ولم يفتنى ايضا انه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لصر في شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الاثوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية ايضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات أوشكت مدة المستشار القضائى أن تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وأبى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك في الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يذهب الى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها أن يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان في وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز - فضلا عن المصريين - ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بحسلكه هتدا في الوزارة الا ما ينبغى لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغى للسياسى اللبق الذى يلتمس الواقع ويحذر

المواقف ، ولا يفرط في شيء قل أو كثر من أجل «الشيء»
ولا حاجة الى القول بأن مسعدا لم يكن يطمع من
المفاوضات في الوصول الى كل ما جاء في الكتاب الأبيض
من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى
يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان
مستولا ان يقر الامور في نصابها ويضع القضية المصرية في
موضعها . وليس في استطاعته ان يأمل النجساح من
مفاوضة يكون الاساس فيها ان مصر هي المطالبة وانجلترا
هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانما الاساس
الصالح للمفاوضة ان مصر هي صاحبة الحق في بلادها
وانها اذا قبلت ان تراعى بعض المصالح البريطانية فذلك
من حسن نيتها ورضيتها في السلام والصداقة . وقد سأل
مستر مكدونالد مسعدا في بداية المفاوضة : ماذا تطلبون
فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا مسخا
ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة ان تكون على الصفة
التي تقدمت في الكتاب الأبيض : لا املاء ولا سيطرة على
الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص
من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة
في الوفاق

هذا من جهة . . ومن جهة اخرى يعلم مسعد ان
الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليتمكنوا له في الحكم
ويثبتوا مركزه من الزمامة ، ولكنهم اخلوا بينه وبين
الوزارة عسى ان تكبحه اعباء الحكم ومطامعه وتكف من
غيرته وشنائه ، فيسمعوا من مسعد الحاكم غير ماسمعوا
من مسعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون ان يروا زعيمهم
على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال لهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جمجمة في
الخلاء يلفظ بها غير المسؤولين طمعا في المناصب ومنافسة
على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما
يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب
عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع
سعد وازدادت وضوحا في ايام الحكم وبعد تلك الايام -
لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهما
اللورد اللبى فعلا في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ،
حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على
تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولا في قفص ! وسنرى
كيف يخرج منه او يبقى فيه »

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل في روع
مؤسسيه انه لم يهزم ولم يكن رجوع زغلول الى مصر ثم
الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب
رأيه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ماينويه ، وينويه معه
رجال دوننج ستريت

ولا شك ان مستر مكدونالد كان يود - بل كان يتمنى -
ان ينجح في حل القضية المصرية وابرام الاتفاق بصددها
مع سعد زغلول ، الا انه كان يود ذلك لنجاحه هو في
توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن
بقائه ، والحل الذي يرضى المحافظين عن وزارة عمال
متداعية يريدون اسقاطها لن يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا
للقضية المصرية

ولقد دلت الطوائع من احاديث مكدونالد وتصريحاته

حتى العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فإن
مكدونالد كان يعلم أن سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وأن
هذا التصريح لم يتيسر اعلانه في مصر الا بعد أن يمهّد
بنقيه الى سيشل ، وانه اذا جرت مفاوضات مع سعد
فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح
ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن
التصريح هو أساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وأن
السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه
قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا
من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان يسر
للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس .
فكأنما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا الى الاعتراف
بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على
مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه
منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليمه
لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل
المناصب الحكومية من النقيض الى النقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة في المواعيد
وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر
والسودان ، وعزى في أثناء ذلك الى مستر مكدونالد
حديث جاء فيه أنه « حدثت في الوقت نفسه حوادث
يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على
الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد
أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ،
وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين »
ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

ان يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتى ان اقول اننا اعددنا العدة التامة لجميع الطوارئ » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلى اكسبرس بأنه اخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر - وكان يومئذ في باريس - ثم قال : انه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة «

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزى اليه قائلا : « انه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي اليه ... ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة »

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلا : « انه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد الى لندن فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذى استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلى كان بين المستقبلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادى النيل، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وقارس ، فجعلوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ،
وكذبوا بذلك ما يقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث
حصلت الا بتدبير وتحضير

اندوت الظواهر بالفشل من اول لقاء ، وكان مسر
مكدونالد لم يكفه ما هنالك من النذر والعلامات فعمد الى
« مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التذكير والاسساء
والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد أن استقبل سعدا في
حجرة بيته معتذرا بالمرض والأعياء ، جاءته رسالة على
حين غرة فوثب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه وأعياءه ،
وخرج يعتذر في غير اكتراث وكأنه يقول : « هنالك مسائل
لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من
رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق
من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد . .
فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه
قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء
والاهتمام

وانقطعت المفاوضات في أوائل اكتوبر ولم تكد تستفرق
الاسبوع . وقال سعد لمراسلي الصحف الانجليزية :
« . . . لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الان
بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مسر
مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد
للمناقشة وإياى ، ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر
حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل
جانب

ولا يظن ظان أننى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق
يمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ . اننى

اتيت لاكسب لا لأخسر . فإذا كنت لم اكسب شيئا فأننى
لم أخسر شيئا »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان
المحادثان فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على
قناة السويس . . . وانما اذا كانت حماية القطر المصرى
للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضعوا القناة
تحت حماية عصبة الأمم . وان مصر لا يسعها أن تتخلى
عن السودان »

وقال فى حديث مع البتى باريزيان : « انى قبل الدخول
فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على
أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم
أن هناك أمرا تم التسليم به ، وهو انه اذا أفضت المحادثات
الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجرى على حشد
المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند »

فيرى من جميع ماتقدم أن سعدا الزعيم لم يسلك فى
الوزارة الا كما ينبغي أن يسلك الوزير المحنك الخبير
بعواقب الامور . انهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له
من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة
واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد أن يدلّه
على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية
مما توخاه

نعم كان فى الوضع تأجيل المفاوضات الى موعد آخر .
ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ أن مستر مكدونالد
إذا سقط فليس الذى يليه بأسهل قيادا منه ولا أقرب
الى اجابة المصريين . فالدخول فى المحادثات كان ضربة
لازب . وكان ضربة لازب أن تفشل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التقدير أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته
بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك
الوزير القدير والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة
الأولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص
في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ،
حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا
العظمى الى جلالة الملك مباشرة - في عهد الوزارة
النسبوية - لاشتغال الدستور على اسم « ملك مصر
والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف
لازمة أخرى من ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة
تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق
الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بسعد الى
الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ،
وقد اتبعها في بعض أحاديثه بتفسير يقول فيه ان الامال
القومية هي الاستقلال التام

وما زالت مسألة السودان مثار السؤال والجدل
والاحراج والتعنيت من خصوم سعد الانجليز والمصريين
في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب
الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى
كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو
بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية
السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي
أخرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الاذئاب
والاتباع ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ،
واستمساکهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة
المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين
واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين
المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد
وحاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من
يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في
أحراجهم بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون
يمعنون في أحراجهم بطلب الافراج عن المعاقبين وتعجيل
الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ، وكان من هذا
وذاك انه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة ثلاثة اشهر
استقال بعد تصريح اللورد دارمور باسم الحكومة
البريطانية - حكومة العمال - « بأن الحكومة البريطانية
لن تترك السودان بأى معنى كان »

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي
النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى
حضرتمكم الموقرة ، أصرح بأن الامة المصرية لن تتنازل عن
السودان ما حنيت وما هاشت ... ان حقوق الامم لا
تضيع بمجرد أن يقول الفاصب انى أريد أن أمتع بها
دون أصحابها ... نعم ايها السادة لا يمكننا مطلقا أن
نتنازل عن السودان ، لا لانه مستعمرة ، بل لانه جزء
من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لايمكن لمصر
أن تعيش بدون السودان أصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية أنها تبيع نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه، لانه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويفض عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها ان يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيذا له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب ان فيما صرح به الكفاية. للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزمانة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشراك المنسوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس، هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة ، واخلاص المجاهد وحيطة الارب

ولقد أصيبت وزارة سعد بالاجرام كما أصيبت بالاحراج ، ف وقعت في عهدا جنائتان وبيلتان ، احدهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاها في اعتقاد سعد من تدبير واحد

اما الجناية الاولى فهي حادثة الامتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في

التحقق أنه تعمد ارهاب ساعد لانه يرغب في المفاوضة «
ولانه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون «

وقد اصابته الرصاصة في الساعد الايمن ثم في صدره ،
وحاول الجاني ان يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ،
وهمسوا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين احاطوا به
فأنقلدوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء ان
المسدس الذى كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم
يعثر له على اثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني
انه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه في
جيبه ، وانكر الضابط ذلك واعترف بأنه أخفى شيئا في
جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التى كان يحملها وانكسرت
في الزحام

واشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على
الاشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف
يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجاني الى الكشف
الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير اطباء العقليين انه
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو
المعتدى الوحيد على الوزراء الذى صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شذائد السجن
والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه
وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الاقوياء ..
ففى هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح
ظهورها كثيرا في حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة
والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هى شجاعة
الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد
نفذت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بشتى الامراض

التي لا تؤمن معها الجراح اذا نجا صاحبها من الموت
بفتك الرصاص ، فما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما
اصابه ، ولبت كأنه ينظر الى مصاب احد لا يعنيه ،
والتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا
.. ولا تبتسروا .. اذا مات سعد فمبدأ سعد باق
لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعي »
ولما قال بعض الوزراء : ان الله ارحم بمصر من ان
تصاب بسوء ، عاد يقول : « وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون ،
فلننت نحن وليحي الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهي تندفع على
باب الحجرة التي نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه
لا يزال ينزف ، وناداهم بصوت جهير يصرخ الحمية في
النفوس « لا تكتسبوا ولا تهتموا . الى الامام . دائما الى
الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavont Enavont

اما الجناية الثانية - وهي التي اعتبرها سعد موجهة
« ضده » كما قال عند سماع خبرها - فهي حادثة الاعتداء
على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة
بنحو شهر واحد

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين
في محاربته بالشغب تارة ، والدسياسة تارة اخرى ،
وسمى هؤلاء الخصوم بالوقيعه عند الازهرين لانهم
يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب الراى قديما في
انشاء مدرسة القضاء الشرعى التي تخرج القضاة
الشرعيين ، وأن الازهرين كانوا ينقمون من نشأة هذه
المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاة
وما اليها من وظائف التعليم الدينى والتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ،
وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين
احوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة
بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستشارهم
خصومه مدخلين في روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وأن
مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون
ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهددين متوعدين ،
ونسوا او نسي صفارهم ان امر المعاهد الدينية بيد
الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة الطالب فليست
الوزارة صاحبة الراى الفصل في التأخير او في الرفض
والقبول

ثم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسمايات واجتراء
بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم
ان الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتنفير
الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التدمير بين طبقة الموظفين ان
الوزارة فكرت في اصلاح نظام الدرجات والترقية
والتعيين ، فخشى جمهوره منهم ان يتبع ذلك نقص
المرتبات او الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال احد
أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف
بعلاقاته بالقصر الملكي فكان هذا واشباهه من دواعي الظن
بقرب ايام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالى الازمات والمشكلات والمساعى الظاهرة
والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم
استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبينا
لجلالته الاسباب الصريحة التي تدعوه الى الاستقالة ،

وفيها أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء . . فقال له جلالتهم انه يشق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنيق المسألة اذن الى غد . وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى جلالة الملك من يتوسل اليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب الى جلالة الملك توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدسائسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الايام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الاصلاح لا ليحرجه المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوه عمدا مبالغة في الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتماذى الوزراء المفوضون والسفراء في احراجها مع الدول - كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان - وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين ، لانه طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الاوقاف فنقل الى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشجع بالوشاح الاكبر
من نوط النيل ، وقد أنعم به عليه بغير رأى الوزارة
فاجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعد ان
نضاف الى الدستور ، وان يشرع في ذلك عقب رد
الاستقالة اذا شاء

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم
السابع عشر أعلن سعد في مجلسي النواب والشيوخ انه
« شرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له انه متفق
تمام الاتفاق مع الامة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة
بالوزارة ، وانه امام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء
الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لفتت
من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب
الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح
برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الاصلاح
التي شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض
يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لى
ميتاك باشا » وهو خارج من وزارة الجربية ، ولسوء
الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك
يوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة أقيمت له في القاهرة ،
فصادفته المنيعة على ايدي اولئك الجناة

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه
قد وقعت في العاصمة الانجليزية - وهي قتل المارشال
ولسون - فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او
سوء النية او التقصير في حفظ الامن والنظام
ولو شاءت لعلمت أن سعدا خليف ان يكره وقوع هذا

الاعتداء اشد . كراهة الحكومة البريطانية ، لانه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصري ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بها لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من مناية الرجل نفسه ، وفي البلاد « إدارة أوربية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهي قد بكأت حقا في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهدا ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد في الجزء الثاني من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تخلت وزارة مستر رامزي مكدونالد عن الحكم في نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شميرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر - بمعاونة المندوب البريطانى - في توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التي خالفت بها النظام المتبع او الحالة الواقعة . فواصل مستر

تسبرلن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ ، وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسر م . ابهوس الذي كان يشغلها اذ ذاك »

سححت الفرصة اذن فينبقى ان لا تضع ، وبلغ من التهاوت على انتهازها ، انهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة اخفاء النية المبينة وراوها ، فجاء في الانذار البريطاني انهم يطلبون من الحكومة المصرية « ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان مستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلا من ان تكون ثلثمائة الف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » ... وجاء في ملحق الاظهار « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب ان يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية » وانه « الى ان يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي . وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند الغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه »

اما الطلبات الأخرى فمقتها الاعتذار الوافي الكافي ، وقمع كل مظاهره شخصية سياسية ، ودفع نصف مليون

جنيته ، واصدار الأوامر برجع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة .. ومهد لهذه الطلبات بعبارة جاء فيها أن حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال - الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدينة - هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان »

وعلم اللورد اللبى أن امنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفيى والارهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملي الرماح الى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلوح الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة اليمه ، وقال واللورد اللبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟ »

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء أثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ما عدا ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بسبب الانذار ، فما هي الا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللبى بأنه أمر حكومة السودان أن تشرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وأنه سيتخذ ما شاء لحماية الأجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت الى جلالتك عريضة
تقول فيها انها « اراء هذه التمديات المتتالية المضرّة بالبلاد
لا يسمع الوزارة الا ان تلح على جلالتكم بأن تتفضل
بالاسراع في قبول الاستقالة ؛ لانه ربما كان في هذه
الاستقالة وفي ثبوتها ما يقى شر الاضرار المتوالية » فقيل
جلالتك الاستقالة وأعلن سعد في المجلس قبولها ؛ وعقب
على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائي باننا
مستعدون بكل اخلاص لان تؤيد في مجلس النواب الذي
نحن اعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ؛ ليس
فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ؛
فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه
المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقضاء
سعد ، وان لم يتم لها ما هو افضل لديها من الاستقالة
العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه
بعد حين

وان الانسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة
الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او
من الفواجع المحدورة !

فمقتل فردون في الخرطوم - وانما قتل لان الانجليز
القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا الى انقاذه -
قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو
القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا
تنال الدول مثله الا بسفك دماء العشرات من القواد
وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر في السودان لانها تدهى حقا في ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الي منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهي تسري على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه .. وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال

وباسم مصر وحققها احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحققها دفعت الخزانة المصرية اكثر من مشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز في موارده !

ثم جاء مقتل بكى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بذلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالا زلالا سائغا الى ايدى السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة الى ذرع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصرى كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين ألف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المحدور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعدية فنقول ان الشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية الانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية

لم تقم في الحكم اياما حتى قابلتها مشكلة صغيرة مع الحكومة الإيطالية، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم مشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسولينى تأبى أن تقنع بما دون التسليم ، وثار تائرة الامة المصرية لهذه المطاردة العنيفة الاناس لم يقتربوا من وزير الا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأنما هم الواترون وأيطاليا هي الموتورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر الا بهذا الشعور ولا يجرى بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الاصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية . تفاقما يجر الى دخول الحكومة البريطانية في القضية
الاتها مسئولة - كما تدعى - عن حماية الاجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعرض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وان كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واكتفى بإطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر
الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع إيطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت
بعدها مشكلة أخرى لاكره الحكومة المصرية على ضم
واحة جفبوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب
الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة
الإيطالية حتى بدر الى ظنهم انها مفراة بذلك من اناس
يتصلون بها ويجوز أن يحرضوها على خلق الازمات
لاخراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الاخذ والرد
في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم
ومندوب الحكومة الإيطالية على حد موقوت بين مصر
وطرابلس تدخل به جفبوب والسلوم في الارض المصرية ،
وسرعان ما عادت الحكومة الإيطالية وحدها الى تغيير
هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول
التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى
أن تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت
بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان
أن يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة
ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب
على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون
عن قانون الدرجتين

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت
الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على
خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟
كلا ! فقد كانت الابى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته أيضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج أحيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدد الاعضاء ، ولكننا نعى الاعضاء الوفدين وهم أنصار سعد وأبنائوه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التي اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد في خطابه لأعضائها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم ان ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التي قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها واختيار النظام الذي تسيرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وأنتم عضد الحكومة ، فيجب ان تكون هيئتكم منظمة ليتمكن ان يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة في أمور أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصرروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التي صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح يحكم الدستور في حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون في غيبة الوزارة دون ان يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الغاءه بلا تقييد ولا تعديل . . فجاء سعد في الجلسة

التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الرأي فيه »

فقال أحد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا . فيجب أن تقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما في المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجاملة . . »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . اني لا اقبل المجاملة في هذا ، ومحل ذلك في المسائل الشخصية . ولكني أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الأعمال ، فله أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » . . . وأن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الإلزام »

واجتدت المناقشة طويلا ثم أصررت الحكومة على رأيها وأصر المجلس على رأيه ، وغاية ما سمح به أن تنتظر

الحكومة الفرصة التي تسنح عند إعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا أعاده الى مجلس النواب ، أو تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، أما الالفاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستتهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بضد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجرين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو رأى الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : ان الحكومة لا تزال عند رأيها

وأخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن في مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الاحايين ، فأصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معا فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الاماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ،
ورأى المجلس غير ذلك ثم تاب الى رأى سعد فى ختام
المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه
الجلسة

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه
فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصفى الى رأى النواب
والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت
الوزارة لم يتسنع لانجاز أعمال الإصلاح التى كانت فى نيتها
وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر
تحتسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء
والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت أن
تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين
فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد
الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا
الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه
الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف
المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم أن
الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لا كبر من هذه
الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع فى اصلاح
ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى
والتمهيد لتوسيعها بين الاقصر وأسوان ، وفى إنشاء
الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق
وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تعميم
التعليم الإلجبارى حسبما تنهيا له موارد الدولة ، ولم

نحجم عن تشييد الجامعة المضرية ، الا لانها كانت تفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « أن الذي أفهمه أن الجامعة - بمعنى اجتماع المدارس العليا - موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعنى أن الجامعة التي يريد انشاءها - وقد وضع حجرها الاول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف - هي الجامعة التي تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع في الاحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المعهودة في المدارس العالية قبل انشائها

ترى ماذا كان شعور سعد بسultan الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الاعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكبات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم في بادئ الامر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعة أو ارتفع هو لها بين سائلها والمتطلعين اليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً ، فإذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه الى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرابع في الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقبل ببضعة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الامة » تموج بالهاتفين والمهتئين ،

وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصارا على الخصوم
ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث
الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على
السواء . . . فقال رحمه الله وهو يزم شفتيه في امتعاض
واسف : « ان اردتم الحقيقة . . . انا غير ملذوذ ! » . . .
وهكذا حواقر الحياة : أقوى ما فيها من عزاء للاقوياء
العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على
احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على
رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها
فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء
العاملين .

ويلي هذا الفصل فصل من العلاقات بين الملك فؤاد
وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التي جرت في مصر بعد
استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما
ياتي :

من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تبليغا للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لان يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » وأعلن مثل ذلك في ندائه الى الامة باعتباره رئيسا للوفد ، وفي خطاب ألقاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الامة بعد استقالته حيث قال : « اننى مستعد لتأييد كل وزارة تاتى وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق آماني البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وأنا واثق من انى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد اكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا ان الله معنا ، ولا بد أن تفوز الامة فى النهاية ان شاء الله »

ولكن الفرض الاكبر فى تلك الايام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان احكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الى عصبة الامم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار فى اهتزام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين أعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وارجواى

الأمريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بأن الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لأن الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزيورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلاً مستطاعاً عندها إلا الإذعان لما طلبوه

وأذعنّت الوزارة الزيورية فعلاً لجميع المطالب البريطانية ، وأرسلت من مصر رسولا إلى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلء والعودة إلى بلادهم ، لأنهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام أمره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الأمر من الوزارة مع رسول في طائرة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والأعلام ، غير مخفوريين بالجنود الانجليزية في طريقهم إلى الحدود

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ، ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا إرادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالصحرَاء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الأجمال في كل ما أرادته الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الأمر على مجلس النواب ، وحملت شكوى النواب من

مدوانها على الدستور والقانون وتفريطها في حقوق البلاد
ذريعة الى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل ان تتقدم اليه
ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع
في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذي فضح المناورة
الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد اللبى
اخطأ خطأ فاحشا في تضمينه اذاره النهائى الى مسند
زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللبى بعد ذلك
بشهور ، فاهتمت بمداراته واصلاحه واورزت الى احمد
زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة
او استدراك ، لانه رجل اشهر ما اشتهر به قلة الاكتراث
وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام .
فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ،
واعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور . . .
فاذا عرضت عليه حملة في احدى الصحف على الوزارة
قال : اغلقوها . اغلقوها . ونسى ان الدستور يمنع اغلاق
الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل
مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض
الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه
كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب
الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة
عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست أمواله على كل
حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد
الامضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد
وينفضون من الهيئة الوفدية ، وأبيع لهم في ذلك كل
ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف
الامين ، ومن أمثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفدين ،
فظائع الدقهلية التي عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت
منها أرجاء البلاد وألهبت في صدور المصريين كافة ذحولا
لا ينطفىء لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من
الحكومات ، وصدر فيهما حكم القضاء على ملاحظ
البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت
من جانياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه
اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحديد ،
واكراههم على التسمى بأسماء النساء ، واهراق الماء على
الارض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه

أما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا
يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن يتعقد
المجلس الجديد في خلال الايام العشرة التالية ليوم
الانتخاب ، ولكن الوزارة تعطلت بتعديل قانون الانتخاب
وتنقيح الجداول للمطالبة في هذه المدة ، فلم تحصل
الانتخابات الا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم
يتعقد المجلس الا في الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان
الاساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد
زقلول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة
عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا في الحى الذى هو فيه !
وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر
حسبما يروق مرشحها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها
كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات
ليصدوا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين
وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فإذا بسعد قد فاز بمائة

واحد عشر صوتا في اليوم الاول ولا تزال في الدوائر بقية
لم تظهر لها نتيجة . ثم ادب النواب السعديون مأدبة
لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر
نائبا واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء
وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة .

الا ان الوزارة زعمت انها هي الفائزة بالكثرة المطلقة
وحسبت من أصواتها أصوات جميع الاحزاب الاخرى وهي
حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني
مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون
فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على
الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى
من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب ،
وقال زيور باشا في خطابه الى جلالة الملك : « لما كان
البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خطتها
السياسية عند تقديمها اليه . واني أتشرف بأن أعرض
على سادتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي
في هذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الخارجية ،
وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي
باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ،
وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق دوس بك
لوزارة الزراعة ، واسماعيل سرى باشا لوزارة الاشغال
العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى
ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة
الاوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الاحرار الدستوريين ،
وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذي
أطرد بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل
على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطا بمهمة
خاصة للإشراف على الانتخابات وتسخير الإدارة في ضم
الانصار وتشثيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا
يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

وألحت الوزارة في دعواها الى أن كان يوم انعقاد البرلمان
وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة
عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا
وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا عدا
صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس
وتأجلت الجلسة الى المساء لاتمام انتخاب المكتب ،
والوزارة في هذه الاثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب ،
للسبب الاول الذي حلته من أجله في السنة الماضية وهو
الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات
التي لم تنته البلاد من معالجتها « . . . وهو مناقض لنص
الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقرا
المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته الى منصة
الرئاسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه
من رثيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه
كان قد ذهب الى حجرة الرئاسة ولم يعد الا في أثناء تلاوة
المرسوم

غاية ما يقال تلخيصا للحرب الانتخابية في هذه المرة
أنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن
أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحدافيرها ، فلا جرم
أن تكون الأمة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز إلى غيره . ومن خطأ اللورد اللبى وحلفائه أنهم قدروا للانتخابات المصرية مالا غير المال

ويظهر ان اقالة اللورد اللبى عقب الخطأ الفاحش الذى ارتكبه فى الانذار النهائى كانت أمرا مبتوتا فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلي المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة او الاستقالة ، وأملا فى الظفر بمجلس نيابى يساعده ويتوج سياسة التصريح - تصريح ٢٨ فبراير - بالنجاح . ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتلفيق : فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها من القاهرة ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللبى الى جلالة الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد أيام

ان السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات العالمية - لا تتغير لسبب واحد . ولكننا اذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغيرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغير كلما انحصر النفوذ فى ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الأمة . وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ماتبين لهم فى عهد السير الدون غورست أن نفوذ الخديو عباس ينشط فى أنحاء الأمة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم الدستورى بعدما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه كما كانوا يقدررون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون

انها حكومة مترثة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار
الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على
سعد زغلول ، فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الامة
أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة ... فسرعان ما ظهر لهم
أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيا
له أن يستبقيه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود
الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد
من المقاصد والتدبيرات ... ان الانتخاب الاول بعد
استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون
من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسرع
لحزب غير الاتحاديين لانهم سيوحدون فيه جميع
الحزباب !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية
وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة
على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت اوامره
تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير
أو المدير ، وكانت اوامر الوزراء تلقى ولا تطاع ، ولم
يلتأ الأمر أن أفضى الى الاحتكاك بين الحزباب وبين
أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيرا للخلاص
من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد ألف
الاستاذ على عبد الرازق - وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم
الكبيرة - رسالة فى الاسلام وأصول الحكم ادحض بها
القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون
بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى
القصر بما يقتض من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ،
ويرضيه من طرف آخر بما يخرج الاحرار الدستوريين

ويضطرونهم الى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجريد واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين ، واستعد الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير - اللورد جورج اويد خلف اللورد اللنبى - الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب ان يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب ان تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول الى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الاحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ في يد واحدة من ايدى المصريين ...

وفي الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعا وتعلم ان لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وازف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الاعضاء على الاجتماع مدعويين او غير مدعويين ، وأعلنت الوزارة انها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان او في مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو ألفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتيننتال وباتوا من اجل ذلك في الفندق لكى لا يحال بينهم وبين دخوله في الصباح . ومن طرائف زيور باشا انه - وهو يسكن

ذلك الفندق - لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتمت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم أصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندي لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

أما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مسلك الضباط والجند الذين أدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الأمة الى فندق الكنتيننتال !

وقد اجتمع اصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها اعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور أو بغير الدستور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب ، وعندها انها بخير مادامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهي تسليم جفوب الى الحكومة الايطالية ، فسلمتها
ووقعت المعاهدة في سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد
اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدر
أنها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها
حين كتبت تلك الوثيقة

ففي اليوم السادس أمضيت المعاهدة ، وفي اليوم الثامن
قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالتة
اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متدعيا بما حام
حول اسمه من الاقاويل في قضية مقتل السردار ، فأجيب
الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا
الى وظيفة في السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التحدى والنضال بين الوزارة والاحزاب
فأجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العهد عن
تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين احيلوا
اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد
التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها في محاربة الوزارة
فكان أقوى مظاهرها مأدبة النادى السعدى التى أديها
سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « ليتسم
التعارف بينهم ويزول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض
من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ماتقضى به روح التسامح
من عطف وولاء »

ثم أعلنت الاحزاب في أوائل السنة الجديدة (١٩٢٦)
اجتماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى
تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى في سبيل الوفاق فزار
معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة في بيوتهم ،

واتفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطنى يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب واعضاء مجالس المديریات والمجالس المحلية وسائر الجماعات النيابية فى القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (فى ١٨ فبراير) وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت فى بلاغها انه « توخيا لخطه الاتفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى اعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم ان يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

اما المؤتمر الوطنى فقد التأم بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم فى الحالة العامة فليخصها تلخيصا سريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة الزبورية قانون الانتخاب المباشر الذى يرضاه الوفديون ولا ترضاه الاحزاب الاخرى . . . وأشار الى ان الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال فى ختام خطابه ليقضى على رجائها هذا : « اذاعوا بان الانتخاب على اساس ذلك القانون اريد به ايقاع الشقاق بين الاحزاب المؤتلفة لتنحل رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون فى زعمهم لان الاتحاد متين بين هذه الاحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة باقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الاحزاب المختلفة لتنفيذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمر على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الاحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب . . . وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الاحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين النخ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهي لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان . . . فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها - أو عند من أوعزوا اليها - أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت الالسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

ريثما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقيق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا ألفتها ؟ » قال سعد : « أعتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة أجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكما في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله ، والدكتور أحمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم الببلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالإفراج عنهم فورا الا اذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتل السردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

كانا بين المتهمين - وهما الاستاذان ماهر والنقراشي -
قد برئنا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه القضايا
على جميع الاعتبارات

الا ان ما يبطل بحكم العقل او يبطل بحكم القضاء قد
تشاء السياسة ان لا تبطله ، فيكون لها الحكم الناقد متى
كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد اسبوع من صدور الحكم - اى بعد قيام مشكلة
الوزارة - كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين
كانوا في محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استهله
بقوله :

« آسف لاضطرارى الى ابلاغ معاليكم اننى - بعد
مداولة مع زميلى دامت خمسة أيام - أجدنى لا أستطيع
الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على
وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمى على المحكوم باعدامه،
ومحمود فهمى النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلى
المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنين الآخرين كانت
غير كافية ، أما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى ان حكم
البراءة فى تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد
الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن
الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة
هذا الاخلال فى رأى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا
جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج فى هذه الحالة على
مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم
الى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأى
باعتباره حاميا للأجانب »

ويرى من هذا الخطاب ان مستر كرشو خالف أمالة

القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصرى لا شأن له بدعوى المندوب السامى فى المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها فى الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنة ما كانت الاسباب التى بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة - سواء كانت حسنة أو غير حسنة - لاستغلال القضايا فى الازمات السياسية . فاذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات واکراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لانه قد يودى الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » وأعنات الحكومة الجديدة اعناتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهى لا قوة لها على اطلاقهم ، أو تستقيل هذا اذا ألف سعد الوزارة . أما اذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الاعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن ألفها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الإنذار ، ونفعت قضايا الاقتيال سياسة الاستعمار نفعا السريع فى اقضاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التى نشرتها الصحف

الانجليزية وصحف القصر في مصر بأنه مرغم على ذلك وأنه
لن يتولى الوزارة أبد الابدين لان حزبه منهم في مقتل
السر دار وغيره من الانجليز ، أحب أن يكشف الرياء حول
هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة
الاستاذين ماهر والنقراشي من كل تهمة ، فاذا شاء
الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب
الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما
يتعللون به من التعللات

فلما حدثت الازمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن
الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به
اصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار
اعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين
والراى عندنا فى موقف سعد من تأليف الوزارة فى هذه
المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها
كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة
التي خلقها اللورد جورج لويدي فى آخر لحظة ، وعلى هذا
لا ملامة عليه فى طلبها ولا فى التنحى عنها
أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو
الآتى :

عدلى يكن باشا للرئاسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت
باشا للخارجية ، ومحمد فتح الله بركات باشا للزراعة ،
ومحمد الفرا بلى باشا للأوقاف ، وأحمد محمد خشبة بك
للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ،
وأحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرفس حنا
باشا للمالية ، وعلى الشمبى اغندى للمعارف العمومية ،
وعثمان مخرم باشا للاشغال العمومية

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التساهل
الذي ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف . اذ لم يكن في هذه
الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد،
والباقيون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة
الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة
أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة «اندماج»
Amalgamation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها
في الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نظيره
البعيد وتفريقه الدقيق بين الاوضاع البرلمانية ، فان
وزارة الائتلاف قد أقيلت اقالة بعد بضعة عشر شهرا
لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالعذر
الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في حزب
الكثرة النيابية

رأيت سعدا في أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية،
فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته وإلى
نفسه كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل
السردار

كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها
سأما وتعبا ، وكان قضارى ما اهتدى اليه خصومه من
محاربته أن يحاصروه في بيت الأمة بالجند والسلاح
ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد
ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده . . . وكان يؤلمه
في الوقت نفسه أن يستطيع الموظفون الإداريون كل
ما اجتريحوه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم
جزاؤهم الذي يستحقونه . . . وفي أكثر الايام كان يسأل:

« ما الذى يوفر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى يبغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا ان يكونوا طوال حياتهم مأمورين وأمريين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم أمرون . ولو عرفوا انها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم . . . قال لا يبعد ان يكون كذا . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الالات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ماتعوده

و ذات ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن انه يرضيه بما قال :

— يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة . . . كلمة منك تبعث فيه الحياة الفنية . . . واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ اتريد ان تخطب ؟ اتريد ان تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعشون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا ان المصريين يضحكون من زيور وغرائب لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى اوائل هذه الفترة زرتة بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى اليه أحيانا أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير
كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ،
وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : « ماذا
يقولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك
الميدان واستقال ! »

قال : « لو بقيت في الحكم لقالوا انه يخرب البلد
تشبثا بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال
بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهذه الصحف
الانجليزية ما بالها تمسى وتصبح وهى تلفظ بزغلول ...
ان زغلولاً يدبر ... ان زغلولاً يتربص ... زغلول .
زغلول . نعم يا هؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان في هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى
من رآه انه يهم بأن ينفذ يديه ، ثم يتحداه . متحدا فإذا
هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح ان يقال ان الجلسات - ما لم يحضرها رئيس الوزارة او تحتدم فيها المناقشة لامر يشغل النواب - كانت مقسومة بين لفظ الرئيس يدق الجرس ولفظ النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرمة مجلس النواب تذكروته التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه منه من القواريس والفمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر اخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوما بمجلس الشيوخ وسألته ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل الداعبة . . . فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهام بنظره قليلا كأنما كان يستطلع القيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس . . . قلنا جميعا : آمنا لك بالمكاشفة . . ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس او كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد أصبح من الادوات النيابية الملقاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين

ولم يكن سعد يستعين فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا بحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الاعضاء يقول قولاً سديداً أو يصمت . لانه يخشى اذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الاثر لجواب مفحم أو نكتة لاذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية ، أن عضوا من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة أحراراً لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقا عليها بين ولاية الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة - رداً على الاستجواب - انها ستفاوض أو انها لا تفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه

والح كثير من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح الى الإحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطالبة والمراوغة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الإحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذ

بتهيا لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية -
باتفاق سابق مع سعد - قائلا : « أن هذا الاستجواب
موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟
في الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس
الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « أيؤخذ من
ذلك أن الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ » فقال سعد :
« ليست المسألة مسألة ارادة أو عدم ارادة ، واني ألفت
حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى أن الاستجواب يحتاج
الى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ،
والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو
المحترم أن تأجيله أولى ؟ »

أما سر الغلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى
القارئ أنه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم
يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمي بإنابة أحد عنه
في رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية
أقدم الوزراء الموجودين عهدا بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ ليس هنا فلان باشا ؟ »
فقال سعد : « نعم ، ولكنك ليس بنائب رئيس
الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مدهولا : « اذن من نسأل ؟ »
قال سعد : « أسأل محاميا ! »

وقعد الرجل بين القهقهة والضحك ، وتأجل
الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو
المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الاقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخلطون صنفا منها بصنف . فنهض
أحد الأعضاء وقال :

« ولكن ألا يتفق أن يسهر أحد فيحصل الخلط على
غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم يا حضرة
العضو المحترم .. يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول
لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وأنت ساه عن نفسك ؟! »
وطلب بعض الأعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن
القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب أن ينار ؟! »
وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان
يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الالسنة في الافواه

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع
السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الأعضاء من
أنصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ،
يفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر
والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لكل حسبما تتجه
الحوادث ، وتتبدل الاحوال

ومن أخطر الازمات التي وقعت في اثناء رئاسته لمجلس
النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة أزمة الوزارة
العدلية ، وأزمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ،
وأزمة الجيش التي اثارها اللورد جورج لويدي عقب الحملة
التي حملها عليه مجلس النواب

فاما أزمة الوزارة العدلية فقد نجحت من اقتراح
اقتراحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك
مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لانه من قبيل تحصيل الحاصل . فافتمم عدلى . باشا
هذه المناسبة واستقال لانه كان على ضجر وامتعاض من
مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا
اتفاق

وبدل سعد باشا زفلول جهده فى اقامة وزارة اخرى
- هى الوزارة الثروتية - قبل أن يتسع الافق للدسائس
والمناورات التى لاتنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن أن أزمة الوزارة العدلية وافقت
رضى من سعد فى تلك الاونة لانه لم يستحسن من عدلى
تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة
كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل
اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى
باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رايه كراى عدلى
باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان
نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها
لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير
الى الاستقالة أمر غير مسير ، ولو دخل فى حماية رئيس
الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لرعيه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة
المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على
نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب
عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد
أن يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن
الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون .
فالاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون
وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الاعضاء

ينسى الدستور ويطلب الحكومة بتقصها في الميراثية وهو ما لا يجوز لانه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للاعضاء بالمناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصبح احترام النصوص التي لا محيص عنها بصبغة المجاملة على هذا المنوال

اما ازمة الجيش فهي أعجب الازمات وأدلها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من الاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الازمة أن لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه في عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا أن المندوب السامي كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كمن استنكروا رحلاته الى الاقاليم واستقباله الاعيان والوجهاء كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لان سكوته عنه امر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط في أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذرا لاخذ في معارضة أهوائه وبدوائه ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين - إلا أن يذهبوا لتلك الأهواء والبدوات ... فكلها في صدره حتى سنحت مناسبة

كانها لا مناسبة على الإطلاق . . . وراح يمتطى الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة لحكومة في الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سينكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق ، وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين ، واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التي أقلت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل . . فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبورج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وأرواح الأجانب في خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في أمان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان . .

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الازمة : « ان أنظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالي ، و « ثانيا » الى اتخاذ سلاحا في يد حزب سياسي . ولا ريب ان هذه المساعي من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الأجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا »

الى ان قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا في فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية - وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى ان يتم ذلك الاتفاق ان نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على انها فعالة ! » . نعم . . .

وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه
الازمات حتى يساقوا سوقاً الى المفاوضات !

وتعد محال وجدال استقرار الراى على اجابة بعض
المطالب ، وهى ترقية سينكس باشا ومد خدمته وتعيين
وكيل له . وانتهت أزمة من تلك الازمات التى تخلق من
الهباء وينضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا
يسلمون بعدها من اللوم والاثام بالتقصير فى أعمال
الإنشاء والأصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة
النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان
موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره - ومنهم كاتب
هذه السطور - أنه يشتري الدستور بأعلى من ثمنه
ويطيل المسألة حيث لا يرجى أن تقابل بمثلها أو يكف
عن العدوان

وكنت فى أمثال هذه المناسبات أقول واكتب مؤكداً
لهذا المعنى كما قلت فى أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال
فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والقاء الدستور وما عهد
كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا
التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الإباطيل والاهام .
فأما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب
يدعونه ، وأما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات
بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا تأخذ نحن من
هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم ؟
ولا شىء على الإطلاق . نعم لا شىء الا الضرر والمحال مشفوعاً
بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها

وحجته في ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من
فرط الحرص على الدستور امام التهديد والوعيد يقول
لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب . . . هذا حسن .
ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضسييع
جهودنا كلها في طلب الدستور ، وأنهم لولا رغبتهم فيه
لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! ان في صلب
الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى
في دار المندوب »

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ، أن تضسييع
الدستور من أجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان
القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من
ارجاء الخلاف كله بضعة أشهر الى أن نتفق على قرار أو
يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات
المصطنعة ، قد اتسع المال لأعمال شتى ومقترحات
صالحة ، كإلغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين
وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك من
مطالب الإصلاح الاجتماعية

غير أننا لا نريد هنا أن نسرد سجلا للأعمال والمقترحات
التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب ،
فإن هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من
رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهودة
في الرؤساء عامة . إلا أن الغاية التي ما بعدها غاية في
هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب
كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الأعلى في الرئاسة هو الرئيس الذى يملك القدرة

على القصد في أوقات المجلس والقصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه ، ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى أكبر ما يستطيعون من صواب وأقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانتة لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الأخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحققت رئاسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بعام أو عامين من حياته

زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد أن المعجزة الكبرى لنبى من الانبياء هي المعجزة التى تطابق خلائق الامة المبعوث فيها .
فموسى بعث بالعصا الساحرة فى امة السحر والكهانة ،
وعيسى بعث بآية الشفاء فى امة المصابين والضعفاء ،
ومحمد بعث بالقرآن فى امة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم
معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الاقناع من معدنه
وأصله

فما اصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه فى عصرنا من
سير الزعماء ! ففاندى كان خير زعيم على اهل الهند لانه
ناسك من امة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير
زعيم بين الترك لانه جندى من امة الجنود ، وسعد كان
خير زعيم فى مصر لانه فلاح من امة الفلاحين . وحسبك
ان تعتمد الى نموذج الفلاح المصرى فتضاعف ما فيه من
خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى امامك سجعاً
مائلاً فى عظمتة المصرية ، قائماً على مرتقى المثل الاعلى لتلك
الخصائص القومية ، وليست آية أفصح من هذه الآية
على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن
توفيقات العصر فى حياته صفة الزعامة الواجبة على
المصريين ، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الاخيرة فى
هذه الامة

فهو لانه كان فلاحاً من اصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين،
وهم قوام الأمة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم أمين على رأيه في تهذيب المرأة
قد استطاع أن يقود النهضة الاولى التي اشترك فيها
الرجال والنساء وشملت الامة كلها لانها شملت البيت كله
ولانه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من
الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصبية
المذهبية في الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين
قد علموا أنهم شركاء في دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين
مع حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لانهم مسلمون،
وانما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لانهم مصريون

ولانه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة في الشباب
والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع أن يقود الشباب
المثلهين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع
الجيلين في ثورة واحدة ، وقلما يحدثان

قالت صحيفة التيمس وهي تربيته : « مما عهد في
الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم
الغربيين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الفرير الى
النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين في التاريخ الا عدد
قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنفوانها
بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان
على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه
في السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن
مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه في تحصيل العلم
بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته
وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم
من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر - كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الفريية على شعب كثير التحول ، فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قبضت له ذلك النفوذ على ابناء وطنه ، ومفناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين »

وقد ادى البحث في اصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم انه من البدو وقائل يزعم انه من المقاربة وقائل يزعم انه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والاخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم اقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التي لا شك فيها هي أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقاته زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصري الذي ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيل بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررتة الاحداث والتوفيقات

فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وانه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاجتفال بعيد النيروز يبكي ، ثم افاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكي الا لحادث يصيبه في آله او ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالي أبكي ؟ أمات أبي ؟ أماتت أمي ؟ أغرقت مراكبي ؟ أجذب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكينى ؟ أساحر هو ؟

أفائن هو ؟ والله لا أدري !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر : أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليفة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب في نادى «سروس» ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : « ياسلام ياباشا ! ضحككت حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساخرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم إلا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة - بل فرصة الهية - لا تفرط فيها امة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها امة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير وقد يكون في الامة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم في جملة الصفات أو يفوقونه في بعض الصفات ،
لكنهم لا يغنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات
أو مئات ، لان الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا
للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن في درجات الجمال .
لو اجتمع ألف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها
من الاثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ،
ولا لوم على القلوب اذا هي آثرت أن تفتتن بذلك الوجه
الواحد اضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الستى ، لان
الطبيعة لا تحس الا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها ان
تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة
مطبوعة ناعمة في ايقاظ قوى الافراد وقوى الشعوب ،
ومتى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعي
لا اصطناع فيه ، وانما الافة الكبرى أن تكون الزعامة من
توليد الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الفس
والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصبيحة التي
تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ،
ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوة الوطنية ، لم تكن مصر خالية
بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الازليين أو أولئك
المتحذلقين أحلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل
ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ، ولا يحسبون
الامور في الدنيا تجري أبدا الا على خلاف ما يحكمون
ويستحسنون .. ثم لا يعرفون بعد ذلك أنهم هم
المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الازليون يرون كل انسان في مصر
صالحا للزعامة الا الزعيم القائم بها في حينها . لان اصول
الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات . . . ولم يكن هناك محكمون

أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لأنه مقرب من الانجليز ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لأنه خليفة فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا الى اتفاق ، لان الثروة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما كانت وتكون ابدا وسيلة الحال والشقاق

وأوجز ما يوصف به هؤلاء - على أحسن الظنون بهم - أنهم كسماسة الزواج : كل خطيب عندهم غير أهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير أهل لخطيبها . الا أن يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على ما يرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر أن يصيبوا من حيث يخطيء الأزواج والاصهار . فهذا الفتى المقوت خير من جميع الفتيان لأنه يملك المستقبل وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميمة السقيمة خير من جميع الفتيات لأنها تدخل الى بيت قرينها والوظيفة معها بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لأنه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت القرين لأنها تفنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه : نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار واشباه السمسار ، ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي يستمع اليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة بالهاما ، لأنها هي النصائح التي توحى بها الفطرة الخالدة وتنبو بها بقاء الحياة وتقدم الأحياء

وهذا الإلهام هو الذي استمعت اليه الأمة المصرية ولم تستمع الى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا

الى الوظائف او سبيلا الى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على تقيض ذلك مضیعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناشئ والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها في بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء ألف مرة من يصم عنها اذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطاه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هي الزعامة التي تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هي الفرصة التي يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التي تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، اذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل مكان

هذا الالهام الفطري هو الاثر الاكبر لزعامة سعيد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة او مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدبتر الذي يحمله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقايله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمتل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه ناسر الناس ويحاسب بمفرده بما يدمو الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم بحساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي
يجرى بين الأعشاب والأشجار . لا يضرب كلاهما فأسا
ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرًا بهندسة ولا يبني جدارا
على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا
والفارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء
جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يثبت هذا الروح أو يوقظه
أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة
بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله
كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو
بزعيم

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد
أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة
من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات
التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة منها لم يكن
فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد
زغلول

هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعملوا
أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ،
وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان
ولكنهم أمة ، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ،
فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل
طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الأيام التي
نسى فيها اللص أنه سارق ولم يذكر إلا أنه مصري من
المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع
مهين ولم تذكر إلا أنها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى
هؤلاء أن هنالك معنى من معاني الرفعة الانسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبثت فيها
المئات والالوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا
يقبلون المراء في العقيدة ، ويخيرون بين منفعة النفس
ومنفعة الامة التي يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا
يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبنين . وتلك
فنيمة قومية لا تدخل في حساب الارقام ، ولكن الامة
التي تهملها وتبخس قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب
وسرى قبس من روح الوحدة المصرية الى كل امة في
الشرق تعلم أن شأنها في طلب الحرية كشأن المصريين ،
وأن حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر
الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا
رغبة في وفاق ، وأصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية
بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة
في كل بلد ممزق بين العصبية الداخلية والمطالع الاجنبية
روى موظف مصرى أنه لقي المهاتما غاندى في لندن حين
زارها لحضور المؤتمر الهندي . فيها فجزى الحديث بينهما
عن القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما :
« اننى تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩
الى الان ، ولا يزال له في نفسى اثر عظيم ، وانا أعده
قدوة وأراه بمثابة أستاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك تواضع منك ولا ريب .
ان الامة المصرية أربعة عشر مليونا وأنت قد شملت
حركتك ثلاثمائة وخمسين مليونا من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب
الفضل في السبق والابتداء . ثقب أن الحركة الهندية
سارت على أعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد
في اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ،
ومن سعد اخذت توحيد العنصرين ولكنى لم أنجح بعد
كما نجح فيه . . . ان بسعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا
أجمعين » .

وأيا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي
لا تحتاج الى اثبات ولا استشهاد هي أن الوحدة المصرية
سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وأن الوحدة
المصرية مدينة لسعد بمراياه التي توافرت له أو توافرت
جوله ، فجعلته دون غيره أصلاح الزعماء للزعامة على جميع
المصريين .

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من
الجهاهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الأمور بالروية والنظر
البعيد ولكنه لا يقول على التقدير والتدبير بعض تعويله
على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا
استعصاء ، وعنده أن العناية الالهية تعمل في مسده
البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت
كلمته التي يرددونها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها
المنظور أو انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور :
« انها العناية . . انها العناية ! » ويرفع بصره الى السماء
ولا يزيد

أذكر في الايام التي أمقت عودته من المفاوضات مع
مستتر مكدونالد ، اننا زرتاه وعنده الاستاذ حامد جوده
المحامى يقترح عليه بعض الآراء .

فقال سعد بدعائه المعهودة : « يا حامد . . انا ختمت
العلم ! فهاتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »
ثم قال : « ماذا تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ »
قال احد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد «
فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »
فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم :
« يقع في بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه
لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا ان
وقع انكم مختلفون فيه . . . ان هذه الحركات لا تأتي الا
عفوا » . وقالها بالفرنسية *Spontanement* وعندما يكون
الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : « انها
امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه
كثيرا بهوم المستقبل ولا يزيد على أن يعطيها حقها من
التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة أو للبداهة أو
العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هنائه
الناحية كاطمئنان التاجر الغنى الوطيد المكان الذي يعمل
عمل الرجاء ولا يضيره أن تفاجئه السوق بالهبوط أو
الكساد ، لأنها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على
استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن الى
المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، أما هو فالثروة
التي لديه ضمان لا يعثره خذلان ، فمن فضول الوهم أن
يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهجوم

كان لقومه مدد من عزمه . وكان لعزمه مدد من قومه ،
وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاهما بمفردها في سكون .
ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع
على انفراد

ولم يكن أقدر منه على الاتجاه والتوجيه أن لم يكن

بوحي البداة فيالكلام الذي يبلغ مبلغ البداة من اخلاص سامعيه

كان خصومه يدسون عليه في بيت الامة اناسا من المشاغبين الذين لا خلاق لهم ليلفطوا في مواقف التأثير والاجتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار في تأديب هؤلاء لانه لا يدرى هل يتركهم فيفوته حظ السماع او يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوما فضاق الجمهور به ذرعا وأخذوا بتلايبيه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب او يرسلونه فيعود ويجترى أمثاله السلطان على مثل عمله . . وكخطف البرق تبدر الكلمة من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : « لا يضرب في بيتي ! » . ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد . . وينقطع دابر هؤلاء السلطان فلا يرجعون

كتب سعد وهو في نحو العشرين من عمره في الوقائع المصرية - صحيفة الحكومة - شهر بالاستبداد ، ويحضر الناس على دفعه ويستشهد بقول النبي عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يعنهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « ان شريعتنا شريعة سميحة تأبى ان يتولى امور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو الحق والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل »

ويروى عن السيد جمال الدين الافغانى انه امر تلاميذه
بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ
سنا أحسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد :
« ان من علامة نشأان الحرية فى هذه الامة أن لا يجيد
الكتابة فيها الا ناشئ كهذا الفتى ! »

وحضرته اثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ
العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لايبات كما استعاد
ايبات الشورى وصفق لها ، حتى مال اليه محمد محمود
باشا يداعبه قائلا : «معلوم ! . . وكيل الجمعية التشريعية»

فكراهة الاستبداد فى طبعه

وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة
لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود
عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه
راى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع
ويقضون لانفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة
الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب الى
صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ،
فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة
والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية
التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير

لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم
يكن لها قط وجود اكمل من وجودها الى جانب هذا
الزعيم ، وهذا اثر لزعامته لا شك فيه ! وهذا وحده فى
عالم السياسة اثر يعلو على جميع الآثار .

فهرس

ص

- مقدمة ٧
- سعد فى سطور ١٠
- القارعة ١٢
- الثورة ١٨
- سفر الوفد الى باريس ٣٣
- الوفد فى أوربا ٤٨
- من سفر الوفد الى لجنة ملنر ٦٧
- المفاوضات فى لندن ٩١
- تصريح ٢٨ فبراير ١٢٢
- من المنفى الى الوزارة ١٣٠
- فى رئاسة الوزارة ١٥٧
- من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب ١٩١
- رئاسة مجلس النواب ٢١١
- زعامة سعد وأثرها ٢٢١

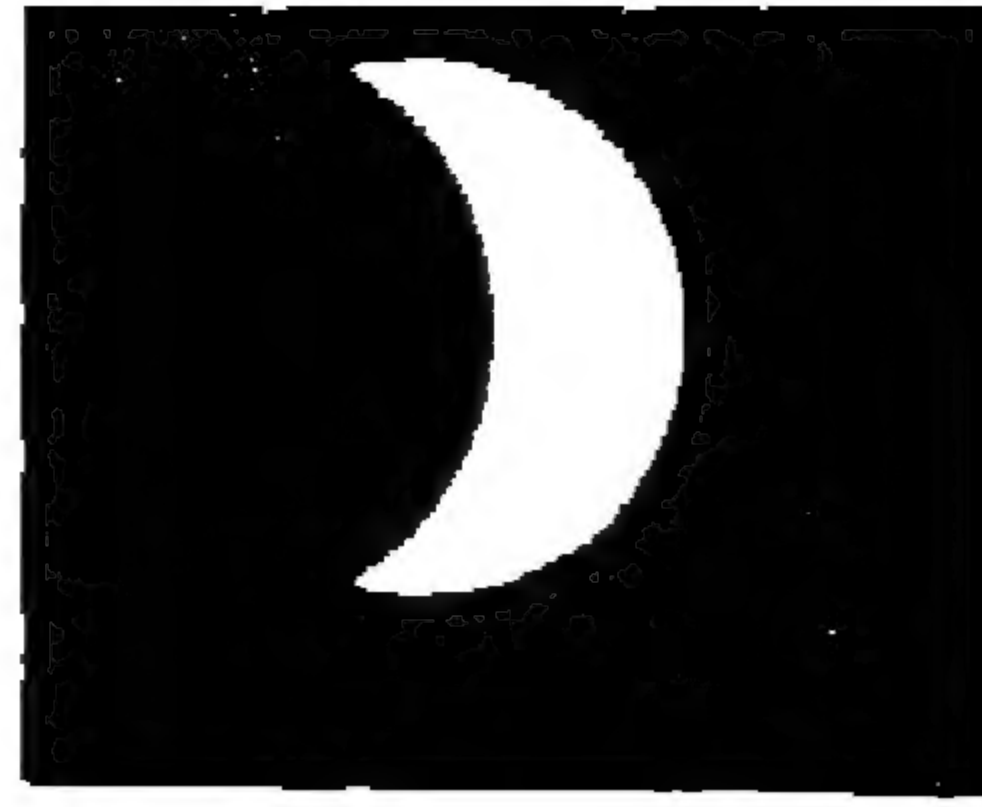
رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ - ١٩٨٨
الترقيم الدولى : ١٣٧١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد العال بسيولي زغلول -
الكويت ؟ الصفاة - ص. ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤

اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ١٥٠ قرشا للمقاريء في مصر

سوريا ٥٠ ليرة ، دبي ١٠ دراهم ، لبنان ٧٠٠ ليرة ، ابوظبي ١٠ دراهم ، الاردن ٦٠٠
فلس ، اليمن ١٠ ريالات ، الكويت ٥٠٠ فلس ، تونس ١٧٥٠ مليما ، العراق ٤٥٠٠ فلس ،
مسقط ١ ريال ، السعودية ٧ ريالات ، المغرب ١٨ درهما ، الدوحة ١٠ ريالات ، غزة
والضفة ١ دولار ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، ايطاليا ٣٠٠٠ ليرة



هــذا الكتاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول » سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى ، وهي نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم في سعد زغلول الذى لم يكن زعيم رهط معين ، او حزب محدود ، او طبقة خاصة .. بل كانت الأمة ممثلة في زعامته الفذة ، وكانت زعامته معبرة عن أمانى الأمة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته - كما ترى في هذا الكتاب القيم الذى دبجته يراعة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - فلم يكن سعد قائدها فقط ، بل كان روحها الباعث لما فيها من كوامن الحياة ، وحوافز النهضة والتوثب .

وقد حل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلًا بليغًا على ضوء تلك الثورة ، وتحدث عن شخصية سعد القائد النائر ، وما كان له من صفات عظيمة بعثت في الأمة القوة والشجاعة والأقدام ، فلم تخش جبروت الانجليز ، ووثبت تطالب بحقوقها ، وتدافع عن حريتها وكرامتها ، حتى أدركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت متوثبة ناهضة تعمل للهدف الأسمى والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى الزعيم سعد زغلول ، والذكرى المئوية للأستاذ عباس محمود العقاد .